إنسان

Euro-Mediterranean Foundation of Support to Human Rights Defenders
المؤسسة الأورو-متوسطية لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان
Fondation Euro-méditerranéenne de soutien aux défenseurs des droits de l'Homme

SOUTH WOMEN'S MEDIA FORUM

مجلة غير دورية تصدر عن ملتقى إعلاميات الجنوب - رفح
العدد العاشر

محمد البابا

الإفتتاحية

ليلى المدلل

16
ستة عشر يوماً كل عام

في الخامس عشر من نوفمبر من كل عام يحتفل العالم باليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة والتي نادت بها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٩٩، استجابة لطلب بعض المؤسسات النسائية.

هذه المناسبة كانت دعوة لكافة المؤسسات والمنظمات الحكومية والغير حكومية لتضع في أجندتها تنظيم البرامج والأنشطة التي تعمل على رفع مستوى الوعي بالعنف بجميع اشكاله واضطهاد المرأة والمعاملات القاسية التي تواجهها وتنتقص من حقوقها.

أعوام وأعوام مضت، مؤسسات وجمعيات، مواثيق واتفاقيات، نساء وجماعات، ستة عشر يوماً من كل عام نُكثّف جهودنا لمناهضة العنف ضد المرأة وكأن ستة عشر يوماً مقياساً لتحقيق الهدف وقادرة على أن تنهي العنف ضد النساء والفتيات، وإن كانت هذه القضية من أكثر الانتهاكات لحقوق الانسان، والأكثر انتشاراً واستمراً وتدميراً للمجتمعات.

العنف ظاهرة عالمية ولا تقتصر على دولة معينة، بل نجد العنف في دول تعتبر نفسها متحضرة، لذا نطالب بتحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات، وحمايتهن ضمن نطاق قانوني وتنفيذ أحكام رادعة بكل من يخترق هذه القوانين، كما يتطلب الأمر التصدي لكل أشكال التمييز المبني على النوع الاجتماعي.

إذا أردنا انهاء العنف ضد النساء لسنا بحاجة لستة عشر يوماً من كل عام لتكثيف الأنشطة والفعاليات التي أحيانا يقوم على تنفيذها طبقة من النساء النخبويات، تنفذ أنشطتها عبر لقاءات واجتماعات ومؤتمرات واحتفالات في فنادق فاخرة.

وماذا بعد؟؟!! وما مصير النساء المعنفات في المناطق الهشة والمخيمات؟؟ ومن ينتصر لتلك المرأة في المدن والحارات؟؟ من يأخذ بيدها لتظهر قوتها في استخلاص حقوقها؟ ومن يدعمها لتصبح متحمسة ولديها القدرة على التكيف مع المجتمع؟ ومن يمحي عادات وتقاليد عاتية؟

لننزل من قصرنا العاجي وننطلق للميدان، نواجه الظلم ونكشف المستور خلف الأبواب المغلقة، ندعم ونساند من قريب، نعيش حياتهن ونُساند الضعيفة والمحتاجة لدعمنا، ونكون سداً في وجه الجرائم البشعة التي تُمارس بحقهن، ونُترجم موقفنا بالتصدي الفعلي وفضح مرتكبيه وتقديم الحماية والدعم لضحاياه.

رئيس التحرير
ليلى المدلل

مدير التحرير
هداية تتمعون

سكرتير التحرير
أمل بريكة

تحرير
إكرامي المدلل

تحرير
ميساء فرحات

مدقق لغوي
هدى النواجحة

تصميم وإخراج
حمزة تتعبان أبو لبن

المحتويات

3 خفايا النساء الأعراف والحياء يقلل من دعاوي التحرش الجنسي.

6 رهائن الأوضاع المعيشية شرق رفح : نساء مهمشات يبحثن عن حقوقهن والعيش في حياة أفضل.

8 برامج شراكة ناجحة بين إعلاميين وحقوقيين تسهم في توعية المجتمع قانونيا.

11 سجن المعلقات : خديجة: ثماني سنوات زوجة مع وقف التنفيذ.

14 في الريف الغزي.. مزارعات صباحاً وربات بيوت مساءاً.

16 لم تكن يوماً ...

19 نساء اجتزن القيود: يدخلن المحاكم مطالبات بحقوقهن.

21 الطلاق هو الحل: اذا فقدتِ الزوجةُ الأمانَ وأصبحَ العنفُ عنواناً.

23 الزواج المبكر : هل أصبحَ خطراً يدمُر حياة الأسرِ وتحطيماً لمستقبلِ النساء ؟

25 العدل المفقود.

26 عقد القران أثناء فترة الخطبة: هل سيعزف المجتمع عن هذا العقد؟

29 مطالب بإصدار وثيقة : تقاسم الأموال المشتركة لحماية الزوجة من انتهاك حقوقها.

31 قرارات الأهل : زيجات فاشلة ونهايات مسدودة!.

33 ثقافة العيب : امتداد للثقافات وسيف على رقاب النساء.

36 العنف يقهر النساء ويخضعن للقوة.

38 أزواج بشخصية مهــزوزة يبنـون أســراً مــن ورق.

40 ما الذي نتطلع له كنساء .. ؟!! .

41 الأخبار.

خفايا النساء

إسلام بهار

// الأعراف والحياء يقلل من دعاوي التحرش الجنسي

يعتبر التحرش من الأفعال التي تمس حق المرأة في صيانة عرضها والحفاظ على شرفها، حيث يرتكب ضدها عمداً فيُخل بالحياء لديها عندما يلمس حواسها، فالتحرش يُرتكبُ دون رضى المرأة، فهو يمثل عدواناً على عرضها وشرفها، ويجرح كرامتها، فهي بذلك تكون مُكرهة على تحمل معاناة فعل له دلالة جنسية من شأنه خدش الحياء لديها، وان كان هذا الخدش ليس جسيماً كما هو الحال في هتك العرض.

ونظراً لحساسية الموضوع فإن العديدَ من ضحايا التحرش تخاف من الفضيحة، وتلويث سمعتها، لاعتقادها بأن أصابع الاتهام ستشير إليها بالدرجة الأولى، لذلك فهي تفتقد الجرأة والشجاعة في التحدث عن معاناتها ,الأمر الذي يستغله المنحرفون.

هذا التقرير تكشّفت فيه فتيات عن أسرار قديمةٍ خبأتها سنيناً ولم يعلم بها أحد، إلى أن أصبح لديهن الجرأة للحديث وتذكر التفاصيل.

رهام - اسم مستعار - تعرّضت لتحرّش جنسي وهي طفلة في الثامنة من عمرها، لم تهمس بكلمة لسنين طويلة ودفنت تجربتها في داخلها معتقدةً بأنها لن تكشف يوماً، خاصة وأنها كبرت وتزوجت، وتقول: أنها تتمتع بحياة طبيعية وأن ما حدث معها لم تؤثر عليها.

تقول: تعرضت للتحرش من قبل ابن عمي لعدة مرات لم أكن أفقه تماماً ما يفعله بي، كل ما أعرفه أنّ هناك خطأ، ولأني من أسرة محافظة ودائماً تتحدث عن العيب والحرام فلم أجرؤ على التفوه بكلمة واحدة، ولكن التجربة أثّرت على نفسيتي، وكنت كلما كبرت زاد لدي الوعي والخوف في نفس الوقت من أن أكون قد فقدت عُذريتي، وكنت كلما تقدم شاب لخطبتي أرفضه خوفاً من

ذلك، إلى أن ذهبت لطبيبةٍ وطمأنتني بأن أموري بخير، وأنا الآن متزوجة وأعيش حياةً مع زوجي الذي ساعدني كثيراً من خلال اهتمامه بي، ولكن ذلك لم يمنع وجود آثار نفسيةٍ نجمت عمّا تعرضت له، ويجعلني أخاف كثيراً على ابنتي لدرجة الهوس خوفاً من تكرار التجربة.

آمال التي لا يتعدى عمرها الثلاثة والعشرين ربيعاً، تعرضت للتحرش من قبل والد زوجها،بدأت سرد قصتها وهي مرتجفة ومتردّدة في ذكر قصتها.

تقول: "تعرضت للتحرّش من والد زوجي والذي اعتبرته بمثابة والدي".

تتذكر الحادثة وكأنها تروي حلماً في ذاكرتها، لكنه للأسف حقيقة لا يمكن أن تتجاهلها. فقد حاول والد زوجها التحرّش بها جنسياً، خاصة وأن زوجها مسافرٌ للدراسة، وبسبب اغلاق المعبر، طال غيابه فاستغل حماها الفرصة وانفرد بها.

تقول: " طلب مني أن أحضر له كوباً من الماء ولم يكن سِوانا بالبيت،وعندما أحضرته أمسك يدي وتحرش بي حاولت دفعه والهرب منه، إلا أنني لم أتمكن من ذلك، بكيت وتحدثت لزوجي عن الموضوع، إلا أنه اتهمني بالكذب والافتراء، وأن والده لا يمكن أن يفعل ذلك كون يمثل ابنته، الأمر الذي دفع والده للتمادي والمحاولة مرة أخرى، فتركت البيت وذهبت لبيت أهلي بعد أن خسرت ثقة أهل زوجي الذين اعتبروني مُشوِهة لصورة العائلة واتهموني بأني على علاقة مع أحد الشباب وأريد الطلاق والآن أنا ببيت أهلي لست مطلقة ومعلقة.

وسألتها ما سبب عدم رفعك شكوى للشرطة أو القضاء؟ ، قالت وعلامات الأسى على وجهها،المجتمع لا يرحم، ونظرة الناس ستكون لي قاسية، وإذا وصل الأمرُ للقضاء، فسأفضح وتفضحُ عائلتي خاصة وأن لدي أخوات لم يتزوجن بعد.

لم تكن قصة ندى بعيدة عن سابقاتها، فهي فتاة جامعية تنتمي لأسرة مستورة، بالكاد توفر لها مستلزماتها ورسوم الجامعة، الأمر الذي دفعها للبحث عن عملاً أياً كان نوعه، وبالفعل استطاعت الوصول لإحدى المؤسسات، للعمل سكرتيرة على أن تتقاضى راتباً شهرياً لتستطيع رفع العبء المالي عن أسرتها، وتستكمل دراستها، وعرضت موضوع العمل على أهلها الذين رفضوا ذلك إلا أنها استطاعت اقناعهم أخيراً.

تقول متأثرة لما حدث لها " بدأت بالعمل بعد انتهاء محاضراتي وكان تعامل المدير لطيفاً جداً معي وكنت أظن أنه كرمُ أخلاقٍ منه، لم أعرف ما يخبئه لي، مر الشهر الأول بسلام شعرت بفرحة كبيرة مع أول راتب لي".

وأضافت " بعد مرور شهر من عملي الذي أحببته، بدأ المدير يتقرب مني كثيراً ويمدح عملي وأخلاقي، وأخيراً جمالي مردداً عبارة أنتِ لا تستحقي أن تعيشي المعاناة، أنتِ تستحقي أن تكوني ملِكة، شكرته على الإطراء العظيم وبعدها بدأ بمغازلتي ومسك يدي، خفت كثيراً وخرجت من مكتبه، اتصل بي بحجةالحصول على أحد الملفات وأخذ بالتحرش بي لفظاً وحركة، فما كان مني إلا أن صفعته وهربت من المؤسسة.

أخبرت ندى أهلها بأن أوضاع المؤسسة المالية ضاقت وسيتم الاستغناء عن عدد من الموظفين، وأنها على رأس القائمة لكونها جديدة، ومازالت تدرس ولم تنهِ دراستها بعد.

أبقت ندى نفسها حبيسةً داخل قفص التجربة، متجاهلةً ما حدث لها ومتعايشةً مع الوضع،مع وجود ضرر نفسي جسيم ألحق بها، ولم تبوح لأحد عما حصل معها.

تحدثت ندى إلينا عن تجربتها بألم وانفعال شديدين، وعن عدم تقديم شكوى في الشرطة ضد المدير قالت: وبدى عليها الضعف لم أجرؤ على ذلك كيف أذهب للشرطة وتصل القضية للمحاكم وأدخل أهلي ونفسي في قصص كبيرةٍ وتتلوث سمعتي، أنا من ذهبت إليه ومن بحثت عن العمل هو لم يُجبرني على العمل، الجميع سيُلقي بأصابع اللوم والاتهام علي كَوني فتاة ومجتمعي لا يرحمُ، والدي مريضٌ وأخواتي صغارٌ".

تطوى صفحاتُ هذه التجارب وتحرق داخل كل منهن دون أن يقرأها أحد، ولكن تمر الأيام والسنون ويبقى رماد هذه الأوراق وآثار حرقها في الداخل ليظهر فجأة دون أسباب واضحة، وليشير إلى وجود تجربةٍ قاسيةٍ مدفونة في أعماق كل منهن قد تعوقها أو تمنعها من مواصلة حياتها بشكل طبيعي، وهي جاهلة السبب الحقيقي الذي يحجب عنها السعادة ويُغيّبُ البسمةَ عن شفتيها.

وعند لجوئي لملفات القضاء وجدت بعض الملفات لنساء ولفتيات تعرضن للتحرش وكذلك لأفعال منافية للحياء ولكن بعضهن تنازلن عن الشكوى بضغطٍ من الأهل.

من جهته يرجع الدكتور سالم سلامه " رئيس دائرة الإصلاح برابطة علماء فلسطين "،انخفاض شكاوى ودعاوى التحرش ضد النساء إلى الأعرافِ والتقاليدِالمجتمعية والعشائرية وخشية بعض النساء على سمعتهن، بسبب عرض مثل هذاالنوع من القضايا ذات الخصوصية على المحاكم، إضافةً لخوفها من الضرب أو القتل بشبهة العرض من قبل الأهل، مشيراً إلى أن هذه الجريمة لم تبلغ مستوى الظاهرة بعد، وأنها أحداث فردية وليست عمل منظم أو جماعي، مؤكداً على أن الشرع يعاقب مرتكبها بغض النظر عن جنسه أو قربه من الضحية.

وقال الدكتور سلامة إن " ما زاد في تمادي هذه الشريحة، هو سكوت النساء أمام هذه الأخلاقيات السلبية خوفاً من أن يُفضحن إذ صرحنّ بذلك, والقليلُ منهن من تصرخ طلباً للنجدة، خاصة مع الوضع الاقتصادي المتدهور، وأيضا نتيجة البعد عن الدين والخوف من الله والنتيجة السيئة، لا استجابة لدعاء ولا نزول لماء السماء ولا رفع للبلاء".

يذكر بأن قانون العقوبات رقم (٧٤) لسنة ١٩٣٦ والمعمول به في قطاع غزة في المادة ١٥٧

عرف الأفعال المنافية للحياء بالقوة (كل من ارتكب فعلاً منافياً للحياء أو حاول ارتكاب مثل هذا الفعل مع شخص آخر بغير رضاه وباستعمال القوة أو التهديد، أو فعل ذلك والمجني عليه فاقد الشعور أو في حالة أخرى تجعله عاجزاً عن المقاومة، وكذلك كل من أكره شخصاً آخر بالقوة أو التهديد على أن يرتكب فعلاً منافياً للحياء، أو على أن يستسلم لمثل هذا الفعل، يُعتبر أنه ارتكب جناية ويعاقب بالحبس مدة خمس سنوات) فيما أوضحت المادة ١٥٨ بأن الأفعال المنافية للحياءهي أنّ (كل من ارتكب فعلاً منافياً للحياء، أو حاول ارتكاب مثل هذا الفعل مع شخص آخر بغير رضاه ولكن دون استعمال القوة أو التهديد أو برضاء منه حصل عليه بخداعه في ماهية الفعل أو في شخصية الفاعل، أو أغرى أو حاول إغراء أي شخص يعلم بأنه مجنون أو معتوه على أن يرتكب فعلاً منافياً للحياء أو أن يستسلم لمثل هذا الفعل، يعتبر أنه ارتكب جنحة ويعاقب بالحبس مدة سنتين أو بغرامة قدرها مائة جنيه).

رهائن الأوضاع المعيشية شرق رفح:

سوسن أبو طه

نساء مهمشات يبحثن عن حقوقهن والعيش في حياة أفضل

استمرار الحصار المفروض على قطاع غزة منذ أكثر من عشرة سنوات، تخللتها ثلاثة حروب متتالية في أقل من خمس سنوات أدت إلى أوضاعٍ اقتصاديةٍ كارثية، انعكست هذه الأوضاع على المرأة، حيث ارتفعت معدلات البطالة بين صفوفهن.

فعلى مستوى السنوات الدراسية، سَجلت الإناث اللواتي أنهين ١٣ سنة دراسية فأكثر أعلى معدلات بطالة، حيث بلغت ٥١,٥٪ من إجمالي الإناث المشاركات في القوى العاملة لهذه الفئة خلال الربع الأول من عام ٢٠١٧، بالإضافة لأزمة الكهرباء، التي أثرت على النساء من حيث إدارتهن لمشاريعهن الصغيرة وما أعقبته من أثر على حياتهن المنزلية، ومدى المجهود الذي تبذله لإتمام المهام المنزلية ورعايتها الأسرية.

حاجة يكبلها الضعف

تعيش الخمسينية خضرة في منطقة حي النصر شمال شرق محافظة رفح، فهي أمٌ لسبعة أفراد، جميعهم يحتاجون لمتطلبات حياتية يصعب عليها توفيرها هي وزوجها الذي يعاني من مرض نفسيّ منذ سنوات طوال، جعله غير قادر على القيام بمسؤولياته تجاه الأسرة وتوفير احتياجاتهم الأساسية، الأمر الذي فرض على الزوجة واقعاً أليماً تعيشه بمفردها، لتحتل دور الأب حتى في وجوده.

تواصل خضرة حديثها، وقد ظهر العناء والتعب على وجهها المثقل بالهموم والألم، فهي تستيقظ صباح كل يوم لتجمع الخضراوات من الأراضي الزراعية في المنطقة الشرقية وتبيعها، لتوفر حاجات أبنائها ومنزلها ودواء زوجها المريض.

تنهدت خضرة (وخرجت منها بعض الكلمات التي توحي بالتعب والإرهاق) وقالت: " لم أعد أحتمل وحدي هذه الأعباء التي قسمت ظهري لنصفين"، وأصبح عندي مشاكل صحية، جعلتني غير قادرة على الاستيقاظ المبكر لجمع الخضراوات وبيعها للحصول على النقود لتوفير حاجاتنا، علماً بأن أولادي كلهم صغار لا يقدرون على العمل.

وتقول خضرة، أن هذه المعاناة التي تعيشها مع أسرتها، لم ترحمها من تدخلات أهل زوجها غير المبررة في حياتها، فهم يتدخلون في أسرتها، وكأنها تعيش على نفقتهم وعليها تقديم كافة التنازلات فيما يخص منزلها وأولادها، فهي لا تستطيع أن تقرر في أية أمر، بل عليها الخنوع والاستسلام وما يُملوه عليها من قرارات وواجبات اتجاههم، فلا بد من التنفيذ دون اعتراض أو ابداء أية رأي.

حلمٌ تحول إلى كابوس

أما العشرينية أسماء، التي تعيش أيضاً شرق محافظة رفح، في المنطقة الأكثر تهميشاً في كافة النواحي الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية، تقول: أنهيت الثانوية العامة ولم أستطع إكمال تعليمي الجامعي، بسبب وضعنا المادي الصعب، لهذا السبب حُرمت من التحاقي بالتعليم كباقي زميلاتي اللواتي يجلسن الآن على مقاعد الدراسة الجامعية،

ويدرسن تخصص يرغبن في دراسته، فبيئتهن تشجع على التعليم.

وتتابع أسماء حديثها في حسرة وتقول: " حُرمت من التعليم لأنهم " بيقولوا طلوع البنت من البيت عيب "وهذا قتل الطموح والأمل لدي، وتحولت حياتي فيما بعد إلى حياة روتينية وكئيبة، ينقصها الكثير من التطور وتحقيق الطموح.

وتواصل أسماء، وقد ظهرت علامات الغضب على وجهها، وقالت: المرأة في منطقتنا مهمشة، ولا تستطيع التعبير عن نفسها، واحتياجاتها بعلانية وجرأة، حتى أن والدي كان دائماً يردد على مسامعي " سأزوجك وأتخلص من همك " حتى يتخلص من أعبائي المادية واحتياجاتي على حد قوله .

وذات مرة اتخذ قرار بأن يزوجني برجل يبلغ من العمر أربعين عاماً، وسبق له الزواج مرتين، وزوجاته مازلن على ذمته ، وأضاف على حياتي هموماً كثيرة، لم أجرؤ على الاعتراض أو الرفض، وأمي لم تستطع الوقوف بجانبي، فقد كانت مطيعة له حتى لا يغضب عليها، لولا تدخل أخي الأكبر من باب الشفقة بحالتي، وبعد محاولات كثيرة، استطاع أن يمنع هذا الزواج، وترى لا بصيص أمل للتغيير في حياتها.

فقر وبؤس

ولم يختلف حال الفتاة (س - ج) ١٨ عاما عن سابقاتها من النساء اللواتي يعشن في المناطق المهمشة شرق رفح، ففي هذه المناطق يصبح حال النساء أكثر تهميشاً على جميع الأصعدة،لقلةِ التعليم، وقلة فرص العمل حتى في الحرف المهنية، التي باتت غير موجودة بالفعل، ويكثر في تلك المناطق الزواج المبكر كحالتي، تزوجت في سن صغير جداً، استيقظت على الحياة، وإذ بي أمٌ لطفلين صغيرين.

وتقول " س " أنها كانت تحلم أن تكمل دراستها الجامعية، ولكن سوء وضع أسرتها الاقتصادي لأسرتها، أجبرها على أن توافق على الزواج من رجل يعمل في مجال الزراعة، معتقدة بأن الزواج سيساعدها على اكمال تعليمها حسبما اتفقت مع العريس، وكانت الفاجعة بأن مهنة الزراعة غير مستقرة، يعمل يوماً وعشرين يوماً بلا عمل.

وتشكو " س " من سوء الأوضاع الاقتصادية في منطقتها، وتطالب الجهات المعنية بتوفير فرص عمل فيها، بالإضافة إلى إقامة مشروعات انتاجية تساعد في تشغيل العديد من المواطنين، وهذا من شأنه سيساهم في تخفيف العنف ضد النساء ويزيد من فرص تعليم النساء، وتغيير النظرة السلبية تجاههن بأن مكانهن المنزل فقط.

واقع وحلول

ومن جانبه أوضح د. محمد الجريسي، استاذ علم النفس المساعد بالجامعة الاسلامية حول الآثار الاقتصادية والنفسية على المرأة قائلاً: باتت الأسرة الفلسطينية تعيش في ظروف نفسية واجتماعية واقتصادية صعبة للغاية نتيجة الحصار والانقسام، إضافة للعدوان الإسرائيلي المتكرر على محافظات غزة في الأعوام (٢٠٠٨- ٢٠١٢-٢٠١٤)، وما صاحب ذلك من تدمير ممنهج لكل أشكال الحياة، والمرأة من أشد المتأثرين من هذه الأوضاع المفروضة على القطاع منذ عشرة سنوات، الأمر الذى أدى إلى شعورها بفقدان الأمن، والقلق الدائم على نفسها وعلى مستقبل أسرتها، والتوتر الذى يظهر نتيجة عدم الشعور بالأمن والاستقرار.

وأوضح الجريسي، أن من أهم الاثار النفسية التي تعانى منها المرأة، هو الشعور بالعجز والاحباط وفقدان الأمل، الذى يُفضى إلى اليأس متزامناً مع الألم والحرمان والشعور بالإقصاء القصرى.

واقترح الجريسي، بعض المقترحات التي من شأنها المساهمة في التخفيف من معاناة المرأة الفلسطينية والمجتمع الغزى بشكل عام، فمن المقترحات الخاصة الهادفة للتعامل المباشر مع المرأة كضحية للأزمات والأوضاع السيئة في القطاع تتضمن :

-ضرورة تبنى الحكومة الفلسطينية لسياسات من شأنها حماية المرأة الفلسطينية، واعطائها فرصة أكبر في التوظيف وتحقيق الذات .

-ضرورة قيام المؤسسات الاجتماعية والنفسية بتنفيذ برامج التفريغ النفسي للمرأة، وتقديم الإرشادات والنصائح للتعامل مع المشكلات التي تواجهها .

-على المؤسسات النسوية أن تطوّر برامجها ومشاريعها بما يتلاءم مع الأوضاع النفسية والاجتماعية التي تعانيها المرأة.

برامج شراكة ناجحة بين إعلاميين وحقوقيين

تسهم في توعية المجتمع قانونيا

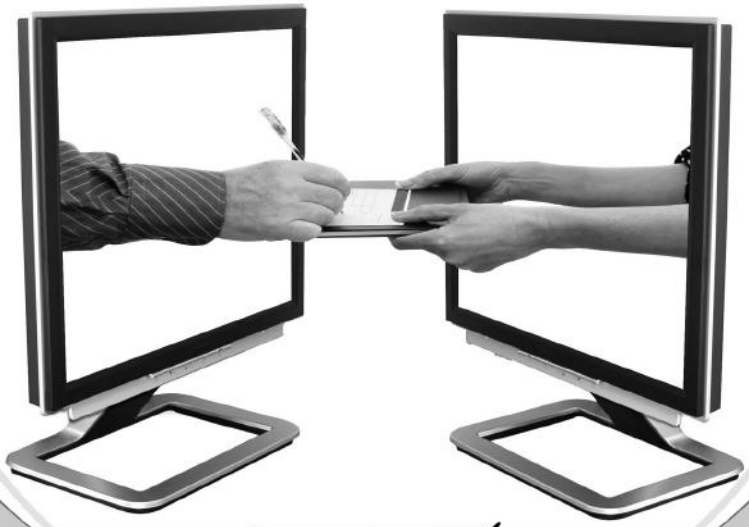

صابرين أبو ختلة

بخطوات واثقة وثابتة، يسير عشرات الإعلاميين والمحامين نحو إحداث توعية قانونية في المجتمع الغزي، خاصة في المناطق الريفية والمهمشة.

فقد نجح اتحاد التخصصيّن، في كسر الأمية القانونية التي ظلت مُسيطرة على المواطنين لسنوات، وحقق ذلك حالةً من الوعي، تُرجمت بسعيهم لاستعادة حقوقه المظلومين، فكان نتيجة ذلك مُطالبة عشراتٍ بل مئاتٍ من الفتيات والنساء ممن حُرمنّ من الميراث بحقوقهن، بينما تحركت النساء المُعلقات اللواتي ظُلمن من أزواجهن، فقمن بالتمرد على الواقع الذي فُرض عليهنّ، وبتن يُطالبن بحرياتهن.

بناء قدرات

الإعلامية أنسام القطاع، واحدة من الإعلاميات التي وحدّت جهودها مع المحامين، من أجل تحقيق الهدف الأسمى، قالت: تلقيت تدريبات قانونية عدة في المشاريع التي دمجت الصحفيين والمحامين والتي بدورها ساهمت في صقل مهاراتي وثقافتي القانونية، مضيفةً بداية تخرجي من الجامعة لم أكن على اطلاع بالقوانين، الأمر الذي أشعرني بالنقص وأثار اهتمامي للبحث، فقد تلقيت تدريباً لمدة ستة أشهر دمج محاميين وصحفيين، وهذا زودني بالعديد من المعلومات التي كنت أجهلها وزاد من شغفي في معرفة المزيد والاطلاع أكثر والاهتمام بمثل هذه التدريبات، خاصة التي تحمل مواضيع جديدة، لم أكن على دراية كافية بها."

وأضافت القطاع ، على صعيد عملي الصحفي أصبحت أتناول من خلال برامجي الإذاعية العديد من المواضيع القانونية التي تحتاج إلى تسليط الضوء عليها، وخاصة أن الكثير من المواطنين يجهلونها و أننا نعاني من أمية قانونية، فالقانون هو مادة جامدة وجافة وليست محببة للكثير

لقراءتها.

وأكدت القطاع على أنه هناك تعاون كبير بين الصحفيين والمحامين، خاصة أن مثل هذه المشاريع توطد العلاقات بين كلا الطرفيين، فنحن نستعين بهم بالاستشارات القانونية، وأحيانا بالقضايا التي تحتاج إلى طرح ويجهلها المواطن الفلسطيني وتكون ذات أهميةٍ، وهم يستعينون بنا في إيصال ما يرغبون للجمهور، باعتقادي إن الصحافة والمحاماة علاقتهم ببعض تكاملية.

تبادل خبرات

أما المحامي حماد حجازي، الذي تلقى هو الآخر دورات تدريبية جمعت صحفيين ومحاميين، فقد أضاف إنّ الدمج له أهمية كبيرة لدى الطرفين، فالقانوني يُنمي معلوماته القانونية ويضيف عليها مهاراتٍ ومعلوماتٍ صحافية تُحسن من العمل، وهذا جعله أكثر إلماماً.

وبيّنَ حجازي أن هذه المشاريع تعمل على نشر الثقافة القانونية بشكل مثالي وسريع في مجتمعنا الفلسطيني، وخاصة في المناطق المهمشة وكَوْنِي من محافظة رفح وعملت فيها، فهي تحتاج إلى مضاعفة الجهود من أجل نشر هذه الثقافة التي تؤسس لنشر العدالة في المجتمع الفلسطيني ككل، ورفع الوعي القانوني ما ينعكس إيجاباً على معرفة المهمشين والفقراء والمظلومين لحقوقهم.

تجارب ناجحة

من جهته أكد الصحافي محمد الجمل، " مراسل صحيفة الأيام" جنوب قطاع غزة، أنه خاض تجربة ناجحة في تدريب مشترك ضم محامين واعلاميين، وهذا أضاف له الكثير من الخبرات والمعارف القانونية.

وأوضح الجمل أنّ وجوده في قاعة واحدة مع زملاء محامين وقانونيين أمر غاية في الأهمية، فعلى الدوام كانت تُثار معلومات قانونية جديدة، جزء كبير منها يهتم بعمله الاعلامي، وهذا ساعده في اكتساب خبرات، تصبغ التقارير الصحفية والمواد الاعلامية المختلفة بصبغة قانونية.

وأضاف الجمل: أقمتُ صداقات مع محامين خضت تدريبات معهم، ما كان يمكنني من اللجوء إليهم عند بعض المشاكل التي تواجهني، وأخذ استشارات في بعض العبارات داخل تقارير صحفية قبل نشرها، حتى لا أقع في مشاكل لاحقاً.

وأوضح الجمل، أنه كإعلامي أضاف للقانونيين، خاصة ممن لم يكن لديهم معرفة بالإعلام وفنونه وأهميته، فالأمر كان تبادل معلومات وأفكار وخبرات بين كلا الجانبين، ويفضل تكرار هذه التجارب باستمرار، لما لها

من أهمية كبيرة في تثقيف المجتمع قانونياً، فالقانوني يخرج مواد للتثقيف، والاعلامي ينشرها ويعممها.

مؤسسات داعمة

بدوره أكد المحامي مؤمن الحطاب " منسق التدريب والتطوير " بمركز مساواة، إن الاهتمام بفئة الصحفيين والمحاميين من خلال التدريبات والمشاريع، له أهمية في الدفاع عن حقوق المواطنين بشكل عام والمدافعين عن حقوق الإنسان بشكل خاص، وذلك من خلال رفع الوعي القانوني لهم، وتمكينهم من سبل الرصد والتوثيق والوصول إلى جميع فئات المجتمع، وتوعيتهم والترافع عنهم من قبل المحاميين، ونقل مشاكلهم وتطلعاتهم من قبل الصحفيين.

ونوه الحطاب، إلى أهمية الدور الذي يُمَكِّن الشخصيات القانونية والإعلامية المتخصصة القيام به من أجل ترسيخ مبادئ سيادة القانون، وذلك من أجل توعية المجتمع بأهم الحقوق والحريات الأساسية التي نصت عليها التشريعات والاتفاقيات، ولمعرفتهم لمقدار السُلطة التي بإمكانهم ممارستها في كل من الضفة الغربية وغزة ،وإمكانية توحيد جهودهم سوياً لتشكيل مجموعات ضاغطة لإرساء مبدأ سيادة القانون.

لذا أن الدور التكاملي الذي يعمل به القانوني والإعلامي دور لا يستهان به، نظراً لامتلاكهم المهارات والثقافة القانونية، فالقانوني كون تخصصه، يمكنه من الاحتكاك القانوني بمؤسسات العدالة الرسمية وغير الرسمية، وامتلاكه المعلومات التي تحتاج إلى ناقل، فيأتي دور الإعلامي الذى ينقلها إلى المجتمع عبر قناته الإعلامية الخاصة، كما أنّ الإعلامي يصبح مثقفاً قانونياً، مما ينعكس إيجاباً على موضوعاته، ويجنبه الوقوع في أخطاء ومشكلات لها علاقة بالقوانين..

ورغم النجاح اللافت الذي تحقق بعد دمج الإعلاميين والقانونيين، إلا أن عملاً طويلاً وشاقاً لازال ينتظر مؤسسات المجتمع المدني، خاصة المهتمة بالتوعية والتثقيف القانوني، فالوصول للغاية المنشودة، وخلق مجتمع تسوده العدالة والمساواة، مجتمع يحتكم للقانون حلمٌ يحتاج للكثير من العمل والنضال.

سجن المعلقات

فلسطين عبد الكريم

خديجة : ثماني سنوات زوجة مع وقف التنفيذ

وفق قانون الغاب: فإنه" يحق للطرف الأقوى تكسير عظام الأضعف واستعباده" ، فبعض الأزواج في مجتمعنا الفلسطيني اتخذوا من هذا القانون أسلوباً في حياتهم الزوجية، يمارسون الكثير من أشكال التعسف ضد المرأة، فيصبحون على ضربهن ويمسون على اهانتهن، ولا يتوقف الأمر هنا، بل تعيش بعض النساء كـ "مُعلقاتٍ" داخل بيوت ذويهن، في حين يضرب الزوج بعرض الحائط كل القيم والأخلاق والشرع، في حسن معاشرة الزوجة ومعاملتها والرفق بها.

ويُعد هجر الأزواج لزوجاتهم، أو جعلهن مُعلَّقات لعدة سنوات، من أكثر المشكلات وجعاً وقهراً للمرأة. وتزداد الأمور تعقيداً وقسوة حين يرفض هؤلاء الأزواج الطلاق ليزيدوا في إذلالهن وإهانة مشاعرهن دون أدنى مبالاة.

// معلقة منذ ٨ سنوات

"خديجة" في الثلاثين من عمرها- تزوجت من شاب اعتقدت أنها ستجد حلاوة الدنيا معه، وأنه سيعوضها كل ما حُرمت منه في حياتها، وفي البداية عاشت معه أياماً جميلةً، فقد كان يحسن معاملتها ويدللها كطفلته،ولا يرفض لها طلباً، إلا أنّ الغيرة والحقد وجدا طريقهما إلى قلب زوجة أبيه، التي اجتهدت في تحريضه على زوجته، حتى أصبح يضربها بشكل شبه يومي لأتفه الأسباب.

تقول خديجة:وعلامات القهر والمرارةتنتابها، بدأت مشاكلي من زوجة أبيه، فمنذ البداية وبعد يوم الزفاف طلبت منه أن يأخذ كل (حليتي)، بحجة الاحتفاظ به لديها حتى لا يضيع، كان لديها أسلوبٌ في التأثير عليه، قلبَ حياتنا إلى جحيم لا يطاق ومن تدخلاتها التي لا تنتهي.

شعرت خديجة بالملل كونها تعيش دون صديقة أو أخت زوج تحادثها وتخفف عنها، فاضطرت إلى الذهاب لبنات جيرانها من أجل التحادث معهن، وللتخفيف من حالة الضجر التي تعيشها، وكان ذلك بداية مشوارها مع المشاكل،لقد طردها من المنزل بضغط والدهُ وزوجته عليه، حاولت الحديث معهم

لكن بـــدون فائدة، فقـــد كان زوجها في كل مرة يعتدي عليها،فذهبت إلى بيت والدها، بدون ملابسها ومصاغها أو أي شيء تمتلكه في منزل الزوجية.

وتتابع حديثها:" لم يرق قلبه لي، ولم يفكر في أن يلحق بي إلى منزل عائلتي، وقابلته صدفة في الطريق بعد خمسة أشهر، وكأنه لم يعرفني وتنكر لي، حاولت أن أتحدث معه ولكن دون جدوى، تركني ومشى قاصداً طريقه بدون أن ينبس ببنت شفة".

وعقب تنكره لها، حاولت اللجوء للمحاكم لعلها تنصفها من إهمال زوجها وإلحاقه الضرر بها وتركها هكذا بدون اهتمام، إلا أنه وفي كل مرة كانت ترسل له المحكمة بلاغاً للمقابلة كان يرفض استلامه.

لم يتوقف الأمر إلى هنا، في كثير من الأحيان كان يتهربُ ويحاول تغيير مكان سكنه خوفاً من اعتقاله، كونه يسكن منزلاً بالإيجار برفقة والدهُ وزوجته،في حين لم يتدخل أي من عائلته بإعادة الأمور إلى طبيعتها، والتوفيق بينهما، والاعتراف بها، أو إعادتها لمنزل الزوجية والرفق بها ومعاملتها معاملة حسنة.

وكما يعلم الجميع أنّ قانون الخلع لم يطبق في قطاع غزة، لذا حُكم على خديجة أن تبقى رهينةً مُعلقةً، على أمل أن يرق قلب زوجها، ويمنحهاحريتها التي حُرمت منها، بعد أن فشل ذويها من تخليصها من قيد زوجها،لأكثر من ثماني سنوات متواصلة.

وتضيف خديجة:" عائلتي ضعيفة ولا حول لهم ولا قوة، وليس بيدهم شيء، سوى أمنيات ودعاء بأن يبعث الله لي من يخرجني من تلك المعضلة التي أعيشها بسبب زوجي ".

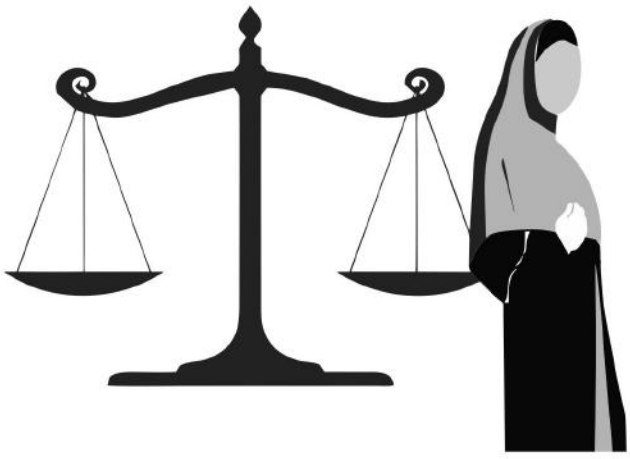

وتذكُر موقفا حصل معها عندما اضطر زوجها لمواجهة المحكمة في إحدى المرات، حيث سأله القاضي اذا ما كان يعرف تلك المرأة" خديجة"، إلا أن رد زوجها كان صادماً ومفاجئاً للغاية، حيث تنكر لها وقال بأنه لا يعرفها، ولم يراها في حياته، وحاول أن يقوم بحركة استغباء أمام القاضي، وهنا صرخت خديجة في وجه زوجها محاولة الحديث، لكن القاضي طلب منها التزام الصمت حتى يسمح لزوجها بالحديث.

وتؤكد خديجة أن أشقائها المتزوجين فقراء ولا يستطيعون مدها بأية مبلغ من المال وأن والدتها هي التي تقوم بتدبير أمور المنزل برفقة شقيقاتها غير المتزوجات، وتتمنى أن تنال حريتها في أقرب وقت ممكن كي تتمكن من الإنفاق على نفسها،والحصول على مستحقاتٍ من وزارة التنمية الاجتماعية، لتعيل نفسها وتحمد الله أنها لم تنجب طفلاً من زوجها حتى لا يذوق كأس المر معها.

// أسباب تعليق الزوجة

وعن أسباب تعليق الزوج لزوجته، يقول الأخصائي النفسي والاجتماعي في مؤسسة إبداع للدراسات والأبحاث زهير ملاخة:" إنّ ذلك السلوك السيئ يأتي طبقاً لصفات الزوج، فكثيرٌ من الحالات سببها العناد والكراهية الشديدة التي يبديها الزوج لزوجته وأهلها، فيلجأ إلى معاقبتها وحرمانها من حريتها، كذلك حالة البخل ورفض إعطاء الحقوق دافع حقيقي عند البعض لإبقاءالزوجة معلقة لكي لا يمنحها حقها في حالة الطلاق،لذا فهو يماطل ويتهرب من أقل الواجبات المادية".

ويشير ملاخة إلى أن بعض الأزواج يلجئون لتعليق زوجاتهم من أجل الأبناء، ويرفض أن يسكن إليها بالمعروف، كما أن اصرار الزوج على عدم اعطاء الزوجة أياً من حقوقها المادية،وإصرار الزوجة وأهلها على أن تأخذ حقوقها يُبقي على تلك المشاكل .

وتقع كثير من النساء فريسة أزواج يرفضون دفع حقوق ومستحقات المرأة، سواء دفع المبلغ كله أو تقسيطه وتبقى زوجته معلقة حتى تضطر للتنازل عن جميع حقوقها.

ويتابع ملاخة قوله: إن من أسباب تعليق النساء: غياب الوازع الديني عند الأزواج، واضطراب شكل العلاقات الاجتماعية، وعدم الشعور بالمسئولية الأخلاقية لدى البعض وانتشار كثير من الآفات التي غيرت وبدلت من سلوك البعض نحو الأسوأ، بالإضافة إلى وجود بعض النزعات العصبية الشخصية والعائلية بين بعض الأسر، مؤكداً أن بعض الحالات تتأثر مشاكلها بظروف اقتصادية أو معايير لها علاقة بالشكل المجتمعي وصورته أمام المجتمع وهو ما تجعله يرفض مبدأ الطلاق.

// أثار نفسية على المرأة

وعن الآثار النفسية التي تقع على الزوجة بسبب تعليقها من قبل الزوج، يضيف ملاخة:"إن أكثر ما تشعر به المرأة المعلقة هو حالة القلق الدائم والانشغال بمستقبلها ومصيرها، وهذا الأرق الأكبر،وأيضاً تنتابها حالة من التوتر العصبي الذي يجعل شكل الحياة سوداوية لديها، وعلاقاتها مع الغير مضطربةوغير هادئة" .

وإضافة إلى ذلك، فإن ترك الزوجة معلقة لفترات طويلة، يؤدي إلى مشاعر سلبية وحزن يملأ القلب،ويجعلها تفكر بطريقة سلبية انسحابية وانطوائية، وهنا يبرز لدى البعض منهن ملامح الاكتئاب،وإذا فقدت هذه المرأة المساندة الاجتماعية من الأهل والآخرين وكانوا أيضاً سيفاً عليها بدل من أن يكونوا ملاذاً لها، فإن ذلك كفيلٌ بأن تزيد الأمور صعوبة، حيث سيراود البعض أفكارَ الراحة الأبدية كالتفكير بالانتحار أو الهروب أو السفرأو العزلة الكاملة .

ويرى الخبير النفسي والاجتماعي، أن حالة الإهمال التي تعيشها الزوجة المُعلقة مع عقلها ووجدانها وجسدها يجعلها تذبل بطريقة تودي بحياتها للخطر، بالإضافةإلى نظرة المجتمع الذي لا يخلو من ضعاف النفوس ودناءة الأخلاق، وهذا يزيد من ازعاجها وحزنها وتعبها، ويزيد الأمور صعوبة اذا فقدت الأمن الأسري، ولم تجد مؤازراً ورحيماً وسنداً ووجدت نفسها عبء في وقت تسمع فيه كلمات فظة وصعبة وكأنها عالة، وهو ما يزيد من ألمها وتفكر دوماً بشكل سلبي.

// رأي الشرع

وفيما يتعلق برأي الشرع من تعليق الزوج لزوجته، يقول رئيس دائرة الافتاء بالجامعة الاسلامية وأستاذ الفقه المقارن.ماهر السوسي:" إنّ هجر الزوجة وحرمانها من حقوقها المشروعة هو سلوك مُحرّم في الشرع، لأن الله تعالي قال في كتابه العزيز:" ولن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم،فلا تميلوا كل الميل فتذروها كالمعلقة "، وهو ما يعني، أنّ ترك الزوجة معلقة في بيت أهلها مُحرم شرعاً".

ويؤكد السوسي أنّ تعليق الزوجة حرمان لها من كافة حقوقها المشروعة ومن ضمنها حسن المعاشرة والمعاملة الطيبة والحسنة، وغيرها من الحقوق التي شرعها الإسلام لها، وبذلك لا يجوز للزوج هجر زوجته وتركها بدون معيل.

وعن الإجراءات التي يمكن للزوجة المعلقة أن تلجأ إليها لرفع الضرر عنها، يوضح أنّ بإمكان الزوجة اللجوء للقضاء من أجل تقديم شكوى ضد زوجها، فإما يعود إليها ويحسن معاملتها، وأن يقوم القاضي بالحكم بشرع الله، لأن الله حرم تعليق الزوجة، وبذلك فإما الحكم على الزوج أن يعود لزوجته وأن يقوم بتوفير كامل حقوقها، أو يقوم بتطليقها ومنحها الحرية.

ووفق حديث السوسي فإنّ الأسباب التي تدفع الزوج لتعليق زوجته، تعود إلى خلافات بين الأزواج ورغبة في الانتقام والتشفي من الزوجة، وأيضا يعود إلى سوء الخلق لدى الزوج وغياب الوازع الديني، مؤكداً أن هجرها لسنوات طويلة يؤدي إلى نشر الحقد والكراهية بينهما.

في الريف الغزي..

مزارعات صباحاً

وربات بيوت مساءً

محمد الجمل

في الرُكن المخصص لبيع الدواجن المنزلية بسوق خان يونس الأسبوعي "الأربعاء"، افترشت عشرات النسوة الريفيات الأرض، وجلسن خلف أقفاص بلاستيكيةٍ وخشبيةٍ مُمتلئة بالطيور، وسلال بها بيض، ينتظرن المشترين.

النساء البائعات ظهرن كمتمرسات في مهنتهن، يجادلن الزبائن، ويقنعنهم بجودة طيورهن التي ربينها تحت أشجار الزيتون، بعيداً عن الأعلاف المصنعة، والهرمونات المسرطنة.

وبعد جدل قصير أقنعت المواطنة الأربعينية أم محمد النجار أحد الزبائن بجودة ما لديها من طيور البط، حتى اشترى منها زوجين مقابل ٥٠ شيكلاً، وغادر السوق عائداً إلى منزله، وبصحبته الطيور، بينما بقيت هي تنتظر قدومَ زبائنَ آخرين، لتبيع ما تبقّى لديها من طيور.

ثلاث مهن يومية

وتقول أم محمد إنها تعمل في ثلاث مهن يومياً، ففي الصباح تذهب برفقة زوجها إلى الأرض، لتساعده في أعمال الزراعة، التي تستمر حتى ساعات ما بعد الظهر، ثم تعود للمنزل لترعى طيورها وحيواناتها، وتقدم لهم الأكل وتنظف الحظائر، قبل أن تذهب للمطبخ لإعداد الطعام وتنفيذ أعمال المنزل المختلفة، وتستمر حتى ساعات ما بعد العصر.

وأكدت النجار أنها سعيدة بحياتها رغم المجهود الكبير الذي تبذله، فهي تعافر وتثابر من أجل مساعدة أسرتها، وتوفير مبالغ مالية للزمن كما تقول.

وأكدت أنها تنتظر الأسواق الشعبية في مدينة خان يونس، لتقوم بتجميع إنتاجها الأسبوعي من الدواجن والبيض، وتتوجه إليها من أجل بيعه، وما إن تنتهي حتى تقصد السوق المجاور، تشتري بجزء من المبلغ الذي حصلته احتياجات المنزل، وبجزء آخر حبوب للطيور، بينما تدّخر الباقي، وتعود لتكمل مشوار الشقاء.

وتنهمك المواطنة فاطمة خليل، في مساعدة زوجها في تجهيز الأرض لزراعتها بمحصول البصل الصيفي "قنار"، حيث تعمل معه في تسميد الأرض، وتجهيز شبكات الري، وإزالة الحشائش الضارة.

وأكدت أنها تعمل في الزراعة منذ أن كانت في بيت أبيها قبل أن تتزوج، وحين انتقلت إلى بيت زوجها واصلت عملها، بل وتعلّمُ بناتِها اللواتي تتراوح أعمارهن ما بين(٥-١٤)عام مساعدة والدهن في أعمال الزراعة، وتطلب منهن مرافقتها في أوقات الفراغ والعطلة الصيفية، وكذلك في أوقات جني ثمار الزيتون من حقلهم.

وأوضحت خليل أنها فخورة بعملها وانتمائها لأسرتها، فالمرأة الريفية معروفة بقوتها وحبها للعمل، وهي معطاءة ولا تدخر جهداً من أجل مساعدة زوجها وأسرتها.

وأكدت أن ذروة النشاط الزراعي تكون في فصل الشتاء، حيث يكثر نمو الحشائش الضارة، وبالتالي يكون التوجه للحقل بصورةٍ شبه يومية لاقتلاعها، وإعطاء المحصول فرصة جيدة للنمو، وهي تستعد لهذا الفصل جيداً، لِتوائم بين واجباتها المنزلية كأم وزوجة، وعملها في الزراعة، تضمنُ رعاية طيورها ودواجنها.

وأجملت أنها رغم انشغالها بالزراعة، لا تغفل واجباتها الأسرية، فهي مُزارعة صباحاً وربة بيت مساءاً، وعملها مع زوجها وفي حظائرها لا يكون أبداً على حساب واجباتها الأسرية، التي ترعاها وتقوم بها على أكمل وجه.

// حياة مختلفة

أما الصحافية والناشطة ابتهال شراب، التي تقطن قرية "الفخاري" الريفية، والتي تقع جنوب شرق مدينة خان يونس، فأكدت أن طبيعة الحياة في المناطق الريفية تفرض على النساء نمطَ حياةٍ مختلفاً تماماً عن حياة المدينة، وتجعلهن نساءً أكثر قوةٍ وصلابةٍ، وهناك فقط يتجسد المثل الشعبي " امرأة بعشرة رجال" متجسد بشكل حقيقي.

وأكدت شراب أن النساء الريفيات هن شريك حقيقي للرجال، وبدونهن لا تستقيم الحياة، ولا يوجد رجلٌ من الممكن أن يستغني عن زوجته، أو ابنته، أو شقيقته، في كل تفاصيل حياته وأعماله.

وأكدت أن قسوة الحياة والفقر علّم النساء الريفيات الكثير من الأمور، قد يكون بعضها قاسياً وغير ملائم لطبيعتهن الأنثوية "الناعمة"، فبعض النساء يعملن في قطف ثمار التين الشوكي "الصبار" المليئة بالأشواك، وأُخريات يقمن برعي الأغنام طيلة النهار، وهناك نساء حوّلن منازلهن لمزارع دواجن، كي يساهمن في إعالة أسرهن.

وأكدت شراب أنها تعرف نماذج لفتيات يعملن في الزراعة، وتربية الدواجن، وقطف ثمار التين الشوكي، من أجل توفير مصروفات الجامعة، ولديهن استقلالية مادية تمكنهن من إكمال مشوراهن التعليمي دون الحاجة لآبائهن، وهذا أجمل ما في تلك الفتيات.

وشددت على وجوب أن تتعلم بنات المدينة بعضاً من صفات القوة والاعتماد على الذات من النساء القرويات.

// نشاط بحاجة لتنظيم

ويقول الخبير الاقتصادي الصحافي حامد جاد، إنّ المناطق الريفية في قطاع غزة تُعرفُ بفقرها، لذلك من الطبيعي أن تنشأ فيها أنشطةٌ اقتصاديةٌ متنوعةٌ مُغايرةٌ لأنشطة المدن، وأن تكون النساء على رأس بعض هذه الأنشطة، ومساعداً لأنشطة أخرى.

وأوضح جاد أنّ قُرى شرق خان يونس ورفح وكذلك شمال القطاع، من أكثر المناطق شُهرةً بعمالة النساء في مجالات الزراعة وتربية الطيور الداجنة، وهذا يكون له مردود اقتصادي على الأسرة، فالنساء يساعدن أزواجهن بالعمل من ناحية، ويوفرن أُجرة عمال في المزارع من ناحية أخرى، ويستغلن طبيعة المناطق التي يعشن فيها "وهي فسيحة" لتربية الطيور.

وأوضح أنّ الكثير من النساء في هذه المناطق لهن استقلالية مالية بعيداً عن الأزواج، فهن يساهمن في مصروفات المنزل، لكن لهن أموالهن الخاصة، وهذا يعطي المرأة قدرة على الاستقلالية أكثر مقارنة بنساء المدينة من ربات البيوت غير العاملات، وهذه نماذج مفقودة في كثير من البلدان المجاورة.

وأشاد جاد بدور النساء الريفيات في مساندة عائلاتهن في كثير من الظروف العصيبة، وتجلت هذه المساندة في أبهى صورها بعد عدوان ٢٠١٤، حين دمر الاحتلال البنية التحتية الزراعية وكذلك الحيوانية، ولم تبخل النساء في تقديم كل ما يمتلكن من أجل إسناد أزواجهن ليقفوا على أرجلهم من جديد.

وشدد جاد على ضرورة تنظيم النشاط الاقتصادي النسوي في تلك القرى، والتي لاتزال تتسم بالعشوائية، من خلال إقامة جمعيات زراعية، وأخرى تختص بالإنتاج الحيواني، وتقديم الدعم لتلك النسوة، وكذلك إشراكهن في دورات تساعدهن على زيادة الإنتاج، وتتبع سلالات الطيور والحيوانات الجيدة، للاستفادة من نشاطهن بأقصى درجة ممكنة.

لم تكن يوماً ...

محمد الكحلوت

ليس الدخول في قضية العنف ضد المرأة بالأمر السهل، بل على العكس، فإنك ستصدمُ بمعوقات كثيرة، فمسألة ممارسة العنف بحق المرأة مسألة قديمة، وتزيد وتتشابك بحكم الظروف وتتعقد أكثر، بحيث يُصعب عليك البحث عن حلول لها، خاصةً مع ازدياد الحالات وتنوع الأساليب والأشكال التي يُمارس فيها العنف بحقها.

لم تكن تعلم أن انتقالها إلى دولة جديدة سيكون بمثابة لعنة، تجعلها ضحية لعاداتٍ وتقاليدٍ بالية، جعلتها تُعاني من قيود اجتماعية تُفرَض على الفتيات، فهي الطفلة الوحيدة والمدللة لوالديها، عاشت حياةً الرفاهية، التي تتمناها كلُّ فتاةٍ في عمرها.

(ل .م) ٢٦ عام من غزة، عادت مع عائلتها إلى أرض الوطن، لتحطم القهر والحرمان الذي تفرضه الغربة، وألقت بنفسها في أحضان وطنها والعائلة والأقارب ومجتمعها الفلسطيني، فكانت تغمرها السعادة والفرحة التي يملأها الشوق للأهل والخلان، فتحت قلبها على مصرعيه ومنحت مشاعرها الطفولية لكل من حولها، وسعدت بأجواء العائلة، كان من بينهم ابن عمها الذي يكبُرها بخمس سنوات، والذي أحبها للوهلة الأولى لما لمسه من حبها للعائلة، وأولاها كلَّ اهتمامه في كل مراحل حياتها بما فيها دراستها.

مرت السنوات وكبرت، وأنهت الفتاة دراستها الثانوية، ودخلت الجامعة، درست تخصصاً طالما كانت تحلم به، وابن عمها يُساندها في كل مراحلها، وكانت من الطالبات المتفوقات، حتى صارحها بأنه يحبها ويريدها زوجةً له، وأنّ والديه موافقان على زواجه منها، وسرعان ما انتشر الخبر بين العائلة بأن هناك قصة حب جديدة وُلِدَتْ في العائلة، الأمر الذي يعتبره البعض شيئاً جيداً بالأخص تلك العائلات التي تُزوج ابن العم من ابنة عمه؛ لكن الأمور هنا اختلفت، ولم تكن كما تتوقع، وكأن قصتهما خطيئة هذا ما اعتبرتها عائلتها، وكان لذلك الموقف

تأثيرٌ مباشـــــرٌ في تدني مستواها الدراسي.

وكان أفراد عائلتها يقـولون "انت بدك توطي راسنا، ايش بـدك الناس يحـكو عنا"، لم يكن هذا الكلام خوفاً عليهـا، بمقـــدار ما كان الخوفُ من نظرة الآخريـن لهـم، رغـم أن العادات والتقـاليد وطبـيعة المجتمع من أولوياتـه الـزواج من الأقـــارب، هل تغيرت معتقـــدات المجتمع!؟ هل علاقتها بإبن عمها فضيحة!؟ ويبقى السؤال الذي يراودها: ما الذنب الذي اقـــترفته!؟ ولماذا يعتبـر ذلك الحـدث الجميل "فضيحـة" من قبـل العائلة!؟.

لم تستسلم (ل . م) لقراراتهم وقـررت الدفاع عن قـضيتها بـــكل ما تملك من قـــوة، وساعدها ابن عمها على ذلك، وكان يدافع عن قـــضيتهما بشدة، وحاول مراراً أن يوصل رسالته لعمه والعائلة جميعاً، سيحافظ عليها.

تعرضتْ لأبشع أنواع العنف ما بـــين الضرب والإهانة والحـــرمان من الجامعة، والتهديد بـتزويجها من أول عريس يطرُق بابـهم، بحـجة أنهـا لـم تعـد صغيـرة، واســـتمرت في مواجهتهم ترفض كل من تقـــدم لخطبـتها بحـجة الدراسـة، وسُرعان ما انتهت السـنوات الدراسـية وتخرجت بـمعدل يُمكنها من البحـث عن عمل لكي تعيل نفسـها، ويجعلها قـــادرة على الاعتماد على نفسـها وتتحـرر من تبـعيتها الاقتصادية لوالدها، وبالفعل إلتحقت بإحدى المؤسسـات الحـكومية كمتطوعة، ومن ثم تمكنت من الحصول على عمل بـراتب يكفيها لمواجهة الوضع الصعب في غزة، وعـاد البـاب يُطرق من جديد بـمن يرغبون خطبتها، لكنها ظلت متشبـثة بقـرارها " لا تريد الزواج إلاّ بمن أحبت "، إلى أن اجتمعت العائلة لتقـــرر مصيرها، حـاولت أن تتحـدث مع والديها ولكن دون جدوى، وأُجبـرت على الزواج من آخر، والدها الذي كانت تعتبـره مثلها الأعلى في كل شـــيء تحوّل إلى أكثر الأشخاص عداءً لها، فأخبرها مُهدداً إياها "إذا ما بـــدك تتجوزي رح ارميكي بالشارع ما بتلزميني"، كلمات نزلت كالصاعقـة على قلبـها أفقـــدتها القـــدرة على المقـــاومة، عاشـــت فترة الخطوبـــة في ألم تشـــكو تصرفات خطيبـها وانقـياده لوالدته، وفي كل مـرة تطلـب مـن أهلهـا تركـه، وأنهـا لا تسـتطيع العيش معه ويأتي رد والديها " بكرة بيتغير بعد الزواج ".

انتقـــلت (ل . م) إلى منزل زوجها الذي لم يكن كالبـيت الذي حـلمت بـه مع حبيبـها، انتقلت إلى حياة مع شخص لا تربطه به سوى ورقة ثمكِنها من الخروج معه أمـام النـاس، ولا يعتبر ذلك فضيحة.

تقول (ل . م): بعد انتهاء حفل الزفاف، أحسسـت أني ذاهبـة إلـى مكـان مجهـول، وكأننـي أعلم بـــأن زواجي ســـيكون كالسـجن منذ اللحـظة الأولى التي حـطت بـها قـدماي في بيتي الجديد، وبعد اسبوعين بـــدأت ملامح زوجي تتغير لوجه عبوس.

وتستطرد (ل.م) حكايتها بأن زوجها أو إن صح التعبـــير "طليقها" كان يضربها في أي وقـت يحـلو له، ففي إحـدى المرات جاء من الخارج بـــعد استدعاء والدته له، وأخبـرته بأشـياء لم تحـدث، حـاولت الدفاع عن نفســها لكنها لم يعطها فرصة الحـوار وانهال عليها بـــالضرب، وأصبـــح الضرب شبه يومي طوال فترة وجودها في المنزل.

أخذ هاتفها وحـطمه حـتى لا تسـتطيع الحـديث مع أهلها قـائلاً: "أبـوكي هو سبـب المشـاكل بـــينا، كل ما بـتكلميه بنتقـاتل" وكلما أرادت مهاتفة أهلها، عليها أن تتحدث من هاتفه بحـضور أهله.

وعن علاقـتها بـأهله تقـول: "كانوا يعاملونـني كالخادمـة لا أكثر مع أنني في شـــهر العسل الذي كان بالنسبـة لي أيامٌ سوداء"، تقول: في إحدى

المرات أحضروا لها طعاماً فاسداً كان في الثلاجة، لمدة ثلاثة أيام على الرغم من انقطاع الكهرباء، وعلى أثرِه أُصيبت بحمى في الدم وانتقلت إلى المستشفى.

ورغم ذلك حاولت التعايش مع هذا الأمر حتى لا تتعرض للطلاق أو الفضيحة كما يعتقدون، الأمر الذي يعتبره المجتمع أمراً مُشيناً للمرأة، ويعتبر طلاق المرأة عيبة في حقها وحق أهلها، لكن محاولة التعايش مع أُناس لا يرغبون فيها ويعاملونها أسوأ معاملة صعبة، فكرت بالإنتحار مراراً لكي تنهي حياتها ومعاناتها، إلى أن اهتدت في إحدى المرات للجوء إلى منزل أهلها، حينها تعرضت لتفتيش حقائبها من قبل والد ووالدة الزوج، كي يضمنوا عدم سرقة أي شيء من المنزل.

تقول وعلامات الحزن تبدو على وجهها: "عُدت إلى بيت والدي لا يدور في فكري سُوى أن لا أعود إلى تلك الحياة المريرة مرة أخرى، ولو كلفني الأمر أن يُطلقَ عليّ لقب مطلقة، فهو أفضل من أن أعيش تعاسةً دائمةً".

وبعد معاناة مع زوجها الذي رفض أن يطلقها وهي حامل، وطلب منها أن تعود وهددها بحرمانها من طفلها الذي لم يُبصر النور بعد .. وخيّرها إما أن تعود أو أن تبقى معلقة.

وحينها قررت عدم العودة نهائياً.

طالبت بمقتنياتها وملابسها التي تركتها في منزل الزوجية وبعد صراع كبير معهم، تمكنتْ من الحصول على ملابسها، اكتشفت أنّ أغلب ملابسها غير موجودة إن لم تكن ممزقة، سُرقتْ .. ولم تحصل على حِليّها، وأصرت على الطلاق حتى لو كلفها الأمر أن تتنازل عن كل حقوقها لنيل حريتها.

وفي نهاية الأمر نالت حرّيتها بعد أن أنجبت طفلها الذي لم يعترف به والده، وتنازلت عن جميع حقوقها الشرعية، وقررت العودة إلى حياتها وإكمال التحدي وعدم جعل تلك الأمور تنال من عزيمتها، عادت لعملها السابق لكي تستطيع أن تعيل نفسها وتوفر مصاريفَ ابنها، فها هي الآن من أنجح الموظفات في هذا العمل وتنوي إكمال دراسة الماجستير وأقامت مشروعاً خاصاً بها يكفل لها دخلاً جيداً بجانب عملها.

كهذا استطاعت المرأة أن تتحدى الظروف وتثبت للجميع أن المرأة قادرة على خوض غمار التحدي والصعاب لوحدها دون الحاجة لرجل يُقيدها ويُقيد حريتها.

مصطفى دوحان

نساء اجتزن القيود:

// يدخلن المحاكم مطالبات بحقوقهن

على أبواب محكمة رفح الشرعية، تسمع عشرات القصص التي تُدمي القلوب، أبطالها أزواج تفننوا في قهر النساء من خلال حرمانهن من حقوقهن الشرعية، وأبٌ يتنازل عن قوامته التي أوصى بها الإسلام من أجل عشقه للمخدرات، وأسرٌ تحرمُ بناتهن من ميراثهن.

أناقة مظهرها، لا توحي بأنها قدِمت من محافظة خان يونس إلى المحكمة الشرعية رفح، لمتابعة دعوى نفقة على طليقها، ولكن تجهُّم وجه الفتاة العشرينية أماني يؤكد أنها تحمل جبالاً من المشاكل اضطرتها لتكونَ صاحبةُ إحدى الدعاوى القضائية على طليقها، الذي لم يرسل نفقةَ ابنتها منذ ستةِ شهور.

وتقول أماني: "تزوجت فور تخرجي من الجامعة، ولا أنكر أن دماثةَ أخلاقه واستقراره المادي قد أغرياني، فكان العريس المثالي لكل فتاةٍ، لكننا انفصلنا عن بعضنا بعد أشهر قليلة من الزواج بسبب عصبيته الزائدة وغضبه الجامح وضربه المستمر لي.

وتضيف:"تزوج طليقي، ثم تزوجت أنا، فانقطع عن الإنفاق على ابنته، وأصبحت أنفق عليها من راتب زوجي".

وتروي أماني رحلتها إلى المحكمة الشرعية، قائلة: "استمرت دعوى النفقة في المحكمة لمدة عامين، ولحسن حظي استطعت الحصول على إفادةِ راتبٍ من مكان العمل الذي يعمل فيه طليقي،وأكدتُ للقاضي أنها كانت نفقة البنت المتفق عليها فيما بيننا، وهي كانت آخر نفقة حصلت عليها منه.

// حرمان من الميراث

ولم يتوقف الظلم الاجتماعي، فهذه الشابة حنين من بيت حانون تعرضت لمصيبتين إحداهما فقدانها لوالدها، الذي كان هواءها ونبضَ عروقها، وثانيهما أن تقع ضحيّة لشقيقها، بعد استيلاء إخوتها الذكور على معظم الميراث من أراض وعقاراتٍ تركها والدُها، بعد مكرهم بها وتحايلهم على الأنظمة لاستباحة حقوقها المكفولة بنص قرآني.

وتقول حنين "المكلومة" بعد معاناة دامت سنوات عديدة لم أتجرأ على رفع دعوى قضائية ضد إخوتي لاسترجاع حقي، خوفاً من النظرة المجتمعية باعتبارها إساءة ومنتقصةً وملحقةً للعيب بأهلها وذويها، فأصبحت بين مطرقة إخوتها وسندان المجتمع الذي لا يرحم، وأخيراً أقدمت على هذه الخطوة ونجحت أنا وشقيقاتي برفع دعوى قضائية في المحكمة للمطالبة بحقنا في الميراث.

وتشير إلى أنها منذ ست سنوات وهي تذهب للمحاكم التي لم

تبت في قضيتهن، وتقول:"نحن لم نحصل على حقنا في ميراثنا حتى الآن، فإجراءات التقاضي امتدّت إلى سنوات طويلة، ويبدو أنّ الأمر سيطول أكثر من ذلك".

وأوضحت أنّ العديد من الشبّان تقدّموا لخطبتي، لكنّ شقيقي الأكبر الذي استولى على معظم ميراثي، رفض تزويجي حتى لا يخرجُ بقيّةُ الميراث من العائلة، فيما لا زالت قضيتنا قائمة حتى اليوم في المحكمة، وفق قولها.

// رأي الشرع

وبدورها تقول:يسرى الترك المحامية المتخصصة في قضايا النفقة والميراث، إنّ هناك نسبة لا بأس بها من عمليّات حرمان النساء من الميراث والنفقة،مضيفة لمجلة إنسان: "على الرغم من أنّ الميراث والنفقة هو حقّ من حقوق أيّ شخص، لكننا نلاحظ أنّ عائلات كثيرة في عدة مناطق بقطاع غزّة تحرم بناتهن من ميراثهنّ، وأرى أنّ من يحرمون البنات من ميراثهنّ هم ملاك الأراضي".

وأشارت الترك إلى أنّ قضايا الأراضي، والتي تكون في الأساس قائمة على الحرمان من الميراث، تأخذ فترات زمنيّة طويلة في المحاكم لأنها تحتاج إلى مستندات وإثباتات، وبالتالي تنتهي بعد سنوات. فمثلاً هناك قضيّة انتهيت منها مؤخراً، بقيَت تحت إجراءات التقاضي في المحكمة لمدة عشرةِ أعوام .

وتقول الترك أنّ بعض القضايا يتوفّى فيها الحارم من الميراث، أو تتوفّى المرأة المطالبة بالميراث، فتستمر في المحاكم لوجود ورثة شرعيين، إضافة إلى أنّ السبب في تأخّر إصدار الأحكام هو وجود درجات عدّة للتقاضي".

أما في قضايا النفقة يمهل القاضي الطرف الثاني وهو المدعى عليه وهو "الزوج" ثلاث جلسات متتالية للرد على دعوة المدعية وهي "الزوجة"، ولكن حقها الشرعي ثابت من تاريخ ايداع الطلب في المحكمة.

وترى الترك أن حالة الخوف ما زالت تسيطر على معظم النساء اللواتي حُرمن من ميراثهن ونفقتهن في قطاع غزة، مما يشكل عائقاً أمام توجههن إلى المحاكم للمطالبة بحقوقهن، وتقول: "يُمارسُ العديدُ من أشكال الضغوط والإكراه في وجه بعض الفتيات المحرومات من الميراث من قبل أشقائهم، كرفض تزويجهن، أو إجبارهن على التنازل عن ميراثهن مقابل الزواج، إضافة إلى أنّ الكثيرات من النساء يتمسّكن بالعادات والتقاليد ويرين مطالبتهن في حقهن بالميراث والنفقة عيباً، لكن مع انتشار التوعية وإدراك النساء أن هذا الأمر شرعي، أصبحت بعضُ النساء يطالبن بحقوقهن ويرجع الفضل إلى المؤسسات النسائية في توعية النساء".

ومع انتشار الوعي الكافي لدى النساء للمطالبة بحقوقهن في الميراث والنفقة، أوضحت الترك أن بعض النساء قمن بتكليفها لرفع عدة قضايا في الميراث من بداية عام ٢٠١٧، وأيضاً هناك الكثير من قضايا النفقة تمَّ التقاضي فيها.

ولمحاولة فهم أهمية هذه القضية وانتشارها في قطاع غزة، نرى أنّ العديد من المؤسسات الخيرية المتخصصة في دعم النساء تقوم بعمل برامج وورش عمل توعوية شهرية، فيما تقوم بعضها بتقديم المساعدات القانونية للنساء اللواتي لم يُقبلن على أي خطوة قانونية لتحصيل ميراثهن.

الطلاق هو الحل :

اذا فقدتِ الزوجةُ الأمانَ وأصبحَ العنفُ عنواناً

وصال ضهير

"أجسادُنا لم تعد تحتمل المزيد من الضرب والاهانة" هذه العبارة تُذكرُ على ألسنةِ العديدِ من النساءِ اللواتي لم يجدن الأمانَ في بيوت أزواجهن، ولجأن هرباً من الاهانةِ والوجعِ إلى بيت الأهل.

فالكثيرُ من الأهالي في المناطق المهمشة التي يحكمها العرفُ والعادة، لا يشجعون بناتهم على الطلاق، خوفاً من الكلام الذي سيؤثر عليهن من قِبلِ المجتمع، الذي لا يرحمُ، لكنَّ في بعض الحالات التي لم تُجدِي فيها الحلول نفعاً، تضطر المرأة إلى تخليص نفسَها مبكراً بعد زواج قد يدوم لسنواتٍ أو أقل، لتتحولَ هويتها الشخصية إلى مطلقة.

فحسب آخر احصائية رسمية لعام ٢٠١٦ صدرت عن رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشرعي في غزة الشيخ حسن الجوجو، أنّ حالاتِ الطلاقِ ارتفعت بشكل ملحوظ عام ٢٠١٥ فقد سجلت ٣١٨٨ حالة.

// زواج سيئ

سمية "٣٨" عاماً أم لتسعة أبناء، ستةٌ منهم من زوجها السابق، وثلاثة من زوجها الحالي، تزوجت في المرة الأولى في عمر العشرين، كانت تدرس تخصص لغة انجليزية في الجامعة، بعد زواجها، توقفت عن اكمال دراستها، تقول : "كان يضربني كل يوم دون أن اشتكي لأحد" حتى أصبح الأمر غير محتمل، وقد سبق وقام بضرب والدتي وأختي حينما حاولوا الدفاعَ عني أثناء زيارتهم لي، مما دفع أهلي إلى تطليقي منه" ولم ترَ أبناءها الستة منذ ذلك الوقت.

بعد طلاقها بثلاثة أعوام تزوجت سمية مرة أخرى، ولكن لسوء الحظ أنّ تجربتها الثانية لم تكن أفضل حالاً من تجربتها الأولى، تعيش في منزل لا يصلح للحياة الآدمية مناصفة مع زوجة أخرى.

وتقول سمية: بأنّ زوجها لا يعمل ولديها ثلاثة أطفال هي المسؤولة عن اعالتهم، تذهب للجمعيات والمؤسسات طلباً للمساعدة من أجلهم، وتتعرض للضرب من قبل زوجها بشكل يومي دون سبب، وخاصة حينما يسمع صوت بكاء طفلها الصغير الذي لا تستطيع اسكاته، فيقوم بصب جُل غضبه عليها ويضربها بوحشية.

تقول سمية : "أريد الطلاق منه، جسدي

لم يعد يحتمل كل هذا الأذى و يدي اليسرى أصبحت لا تقوى على الحركة بشكل سليم كما كانت في السابق، لكن أهلي يرفضون مبدأ طلاقي للمرة الثانية خوفاً من كلام الناس".

// الطلاق مقابل الأطفال

صفية "٤٠" عاماً تعمل مُعلمة دروس خصوصية لأبناء حارتها لكسب رزقها ورزق أطفالها الثلاثة، ومع ذلك لا تستطيع التحكم بالمال الذي تجنيه من عملها، وتقول : "سبب عملي هو لتوفير احتياجات ابنتي التي في الثانوية العامة " التوجيهي"، واحتياجات باقي أطفالي، لكنني لا استطيع التحكم بالمال الذي أحصل عليه".

كانت صفية تعيش في غرفة منذ ٢٠ عام في منزل العائلة، ولديها ثلاثة أبناء، مر على زواجها عشرون عاماً، ولا بد من استئذان حماتها قبل زوجها إذا أرادت أن تفعل شيء، فهي أسيرة " لأوامر حماتها"، كل أي شيء بإذن، حتى الدخول لغرفتها ولو لوقت قليل لإحضار شيء أو للراحة، والاعتراض كان يعرضها للضرب من حماتها وزوجها.

تقول صفية : "ذهبت لأهلي عدة مرات طالبةً منهم أن يطلقوني منه، وفي كل مرة يقوموا بتهدأتي واعادتي إلى بيت زوجي لرفضهم فكرة الطلاق، مما دفعني لتهديدهم بأنني سأترك البيت وسأقوم برفع دعوى طلاق دون علمهم، وهنا وافقوا على طلاقي".

// تهديد بالقتل

أما الثلاثينية منار لم يكتفِ زوجها بضربها يومياً، ولم يكتفِ ببيع أثاث المنزل بالكامل بل أصبح يهددها بشكل يومي بقتلها وقتل أطفاله، تقول منار : "كان يضربني يومياً بسبب وضعنا المادي السيء، حينما لا يجد طعاماً في المنزل. تتساءل: ما ذنبي أنا؟ أليس من المفترض أن يوفر هو الطعام؟!

تقول منار: كان يسمح لي بزيارة منزل والدي زيارة عادية، وحين الوصول إليهم يهاتفني " ابقِ في بيت أهلك " ويتركني وأولادي شهرين أو أكثر، بعدها يأتي لإعادتي إلى البيت لأتفاجئ أنه باع قطعةً من أثاث المنزل".

خيراً حسمت منار الأمر بعد أن وصل بزوجها التهديد بالقتل لها ولأطفالها، وما شجعها على أخذ قرار الطلاق، انتشار جرائم قتل النساء من قبل أزواجهن في الفترة الأخيرة، لنرى هذا الذي قتل زوجته والآخر قتل أبناءه، مما أصابها وسواس بأنه ربما تستيقظ يوماً ما، تجد طفليها قتيلان أو ربما ثُقتلُ هي ويتشرد أطفالها من بعدها أو يُقتلوا جميعاً.

وتضيف منار، قررت أخيراً رفع دعوى طلاق على أن أتنازل عن كافة حقوقي ونفقة أبنائي مقابل أن يبقى أطفالي بحضانتي وأتكفل بتربيتهم ورعايتهم في بيئة سليمة بعيداً عن والدهم الذي يعاملنا بقسوة.

// أسباب الطلاق

تري سعاد المشني " المحامية بالعيادة القانونية بالجمعية الوطنية للديمقراطية والقانون" أنّ ارتفاع نسبة الطلاق من عام إلى آخر في قطاع غزة يعود إلى الوضع الاقتصادي السيء الذي يمر به شريحة كبيرة من المجتمع بفعل الحصار المفروض على القطاع لأكثر من ١٠ سنوات، بالإضافة إلي انتشار نسبة البطالة بين صفوف العاملين والخريجين، بالكاد أدت إلى ارتفاع معدلات الفقر، الأمر الذي أثر سلباً على استقرار الأسر، ودفعت تلك المشاكل إلى إحداث عدة مُعيقات أمامهم أدت إلى اتخاذ قرار الطلاق.

وأوضحت المشني أنّ من أسباب الطلاق، الزواج المبكر وخصوصاً إذا كان الفارق العمري بين الزوجين كبير، يتعدى ١٠ أو ١٥ عام، يكون له أثر كبير في عدم التفاهم بين الزوجين، وأحياناً عدم التقارب في التفكير فيما بينهم، بالإضافة إلى الاختلاف في العادات والتقاليد بين العائلات، فإن له تأثير كبير في حالات الطلاق خصوصاً اذا تزوج الزوجان في منزل العائلة.

وأكدت المشني أنّ الضحية الأولى في موضوع الطلاق وتفكك الأسرة، هم الأطفال، لأن والديهم في معظم الأوقات يستخدمونهم كوسيلة انتقام من الطرف الآخر مع النسيان أنّ هؤلاء الأطفال هم المتضررين من خلافاتهم، مضيفة بأنه في حالة وقوع الطلاق بشكل تعسفي بين الزوجين، فإن نفسية الطفل تتدمر بشكل كبير، خصوصاً عندما لا يرغب أهل المرأة المطلقة بإبقاء أولادها معها، أو عندما يعاملهم والدهم بقسوة بسبب خلافاته مع والدتهم.

وتوصي المشني مجلس القضاء الشرعي بضرورة اتخاذ خطوة ايجابية من خلال عقد دورة تدريبية متخصصة للشباب المقبلين على الزواج ومعتمدة من القضاء الشرعي، وذلك لتوعية كلاً من الطرفين بحقوقهم وواجباتهم.

ألاء أسعد

الزواج المبكر:

هل أصبحَ خطراً يدمرُ حياة الأُسرِ وتحطيماً لمستقبلِ النساء ؟

الزواجُ المبكرُ " الهلاكُ المبكرُ " يتوغل في عشرات الأسر الفلسطينية، ويزداد انتشاره في الأطراف والمناطق المهمشة التي يقلُ فيها الوعي، ويسيطرُ الحكمُ العشائريُ علي معظم مناحي حياتهم، مؤدياً إلى ازديادِ نسبة الأميةِ خصوصاً لدي الفتيات، فالعاداتُ والتقاليدُ تُعدُ السبب الأقوى في انتشارِ آفة الزواجِ المبكر. وعلى عاتق مَنْ تقعُ مسؤوليةُ هذه القضية ؟

حسبُ تعريفِ مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي للزواج المبكر " زواج الفتاة قبل بلوغها السنة السابعة عشر من عمرها " أي في مرحلة تكون فيها الفتاة على مقاعد الدراسة وتمر بمرحلة المراهقة.

// ضحايا الزواج المبكر

تتمنى الزواج وتركض إليه ولم تكمل براءة طفولتها بعد " إنها لكارثه" ، لكن الفاجعة الأكبر أن يكمن السبب لسوء معاملة الأهل، هذا ليس بالأمر المُفرح.

منار كُللت بالورود ورُفت " كدُمية " وهي لم تتجاوز السادسة عشرة، الآن امرأة في الثلاثة والثلاثين عاماً، ترجع بذاكرتها للوراء لأكثر من ثمانية عشر عاماً، ليتراءى أمام عينيها اللحظة الفاصلة في حياة طفولتها، تترقرق الدموع في عينيها وهي تروي حكايتها كأنها تعيش الموقف من جديد، شاهدة على ظلم نفسها.

"كنت بس بدي أهرب من البيت من كُثر الضرب اللي بشوفوا "بتلك الكلمات بدأت منار بسرد تفاصيل معاناتها منذ أن قررت الهرب إلي الزواج كحل وحيد ونهائي للمأساة التي تسيطر علي حياتها.

وأضافت بصوت يرق له القلب "كنت أتعرض للضرب من جدتي وأعمامي، ووالديّ لا يستطيعان حمايتي لأنهم لا يتمتعان بأي سُلطة في المنزل، بحجة أن أعمامي هم من ينفقوا علينا.

لم تذهب منار إلى النعيم والرفاهية بزواجها كما تخيلت، مؤكدة ذلك بقولها "كنت أجهل كافة الأمور الزوجية وغير مستعدة لتحمل مسؤولية زوج وبيت وأولاد، وواجهت اذلالا من عائلة زوجي علي تقصيري وجهلي.

// الإدمان

لم يختلف حال حنين ١٧ عاماً عن سابقتها فقد تعرضت الأخرى لنفس الظروف بزواجها مبكراً أثناء دراستها للثانوية العامة، مُعلنة أنّ السبب سوء الوضع المادي لأسرتها.

بعد الزواج لم تعش حنين حياه الرفاهية بمنزل زوجها، بل على العكس كان الحال أسوأ مما توقعت، مؤكدة ذلك قائلة: "بعد الزفاف بأسبوع أخذ مني زوجي وأمه كافه مصاغي مُدّعين أنهم

سيحفظونها عندهم خوفاً من تعرضي للسرقة".

لكن السبب الحقيقي كان غير ذلك مُطلقاً كما أكدت حنين مكملة حديثها قائلة: اكتشفت بعد فترة طويلة أن زوجي باع مصاغي، لسداد ديون عليه، حيث كان يتبع أسلوباً للحصول على النقود بشراء أجهزة كهربائية بالتقسيط، وبيعها فوراً لشخص آخر ليقبض ثمنها نقداً،لشراء الكيف"المخدرات" وتؤكد حنين بأن الوضع ازداد سوءاً عند اكتشافها حقيقة ادمان زوجها وتعاطيه " الترامادول "، مما زاد الطين بلة، فإصابة الزوج بحالة الإدمان لا يؤدي إلي حال أفضل، فتعاطيه للمخدرات احتل السبب الأقوى مُؤخراً في تدمير الحياة الزوجية و العلاقات الأسرية.

كل هذا وأكثر وهي تقف مكتوفة الأيدي، لقلة الوعي و الجهل والطفولة والبراءة، وزواج مبكر حطم كل أحلامها وحياتها.

// قلة الوعي

منال الحالة الأخيرة في هذا التقرير ويا ليتها تكون آخر ضحايا الزواج المبكر في مجتمعنا.

تزوجت منال هي الأخرى في سن ١٥ عاماً، من رجُل يكبرها بعشر سنوات، وأجبرت على الزواج بضغوطات من قبل والدتها التي كانت ترى في الزواج استقرار للفتاة.

تتحدث منال بيأس وقلة حيلة فقالت: " شجعتني والدتي دوماً على الزواج مبكراً خوفاً من العنوسة، وعليّ أن أتحمل أيه ظروف في سبيل الحفاظ علي زواجي، مستعرضة كمية الإهانة التي تعرضت لها من زوجها بشكل مستمر وهي صابرة ومستسلمة كما أوصتها والدتها!

تخرج الكلمات من فمها بصعوبة وهي تخبرنا " أجهضت طفلاً كان ينمو بأحشائي نتيجة ضرب زوجي لي في إحدى المرات" ، وعندما زاد الضغط عليها ولم يعد يحتمل جسدها المزيد من العنف، قررت منال التوجه إلي والديها تشكي حالها، ولكن جاء الرد لا يُسمن ولا يُغني من جوع، ناصحين لها بأن تصبر وتستمر بحياتها مُحافظة على زواجها حتى لا تصبح مُطلقة، وتكون منبوذة من مجتمع لا يرحم.

// الزواج والقانون

أوضحت المحامية الشرعية نجاح أبو ذكار أسباب الزواج المبكر، ومن هذه الأسباب ما يلي: سوء الوضع الاقتصادي، والاجتماعي، والمعيشي لدي العديد من الأسر الفلسطينية، وخاصة تلك التي تتكون من عدد كبير من الفتيات، والتي ترى بأن تزويج الفتاة في سن مبكرة يقلل من العبء الواقع عليهم، بالإضافة إلى تزويج الفتاة لأقاربها في سن مبكرة حسب بعض العادات والتقاليد السائدة في مجتمعنا، وأيضا خوف الأهل على مستقبل أبنائهم الذكور واعطائهم أولوية في التعليم أيضاً، وقلة الرغبة في تعليم الفتيات.

وأضافت أبو ذكار بأن الزواج المبكر قد يرجع أيضاً إلى الجهل السائد في العديد من الأسر حول المخاطر الناتجة عن الزواج المبكر على الفتاة نفسياً وجسدياً وصحياً واجتماعياً.

وحذرت أبو ذكار من خطورة الزواج المبكر، الذي يُهدد استمرارية الزواج، حيث أثبتت دراسة حديثة أنّ ١٤٪ من حالات الزواج في قطاع غزة للفئة العمرية(١٤-١٧) جميعها انتهت بالطلاق.

وأشارت أبو ذكار بأن في قطاع غزة أُعتمد قانون ٣٠٣ الذي صدر عام ٤٥-١٩م، والذي يُزوج الفتاة بسن السابعة عشرة، والفتى بسن الثامنة عشر، حيث أثبتت دراسة حديثة أنّ نسبة ٣٧٪ من عقود الزواج في قطاع غزة كان سن الزواج فيها أقل من سبعة عشرة عاماً.

و أكدت أبو ذكار أنّ الزواج المبكر هو سبب رئيسي في حالات الطلاق بسبب الجهل العام في الأمور الزوجية والحياتية، وعدم النضج العقلي والجسدي للصغيرات على الزواج، معتبره أن هذه المسؤولية تقع على عاتق جميع الأطراف من الأهل والمجتمع وبالأخص القانون، مؤكدة على ضرورة العمل جيداً على سن قانون التزويج الموحد في الوطن بسن ثمانية عشر عاماً للجنسين.

ميساء فرحات

العدل المفقود

قال تعالى: "وإذا حكمتم بين الناس فاحكموا بالعدل"، عندما يقع ناظرك على تلك الآية يعتليك شعور الطمأنينة والإنصاف "فالعدل أساس الملك"، أقاويل تترأسُ هرم القضاء إلى جانب ميزان العدل الذي فقد توازنه بعض الشيء،فالقضاء يُعد الحاضنة الأساسية والشرعية الوحيدة لرد الحقوق والدفاع عن المظلومين، ورعاية مصالح الناس، وحفظ أعراضهم وأموالهم من كل معتدٍ أثيم.

فالقضاء رسالة الحق وراية العدل، ومشروع إنساني أخلاقي؛ برفعته ونزاهته يزيد من تقدم ورُقي المجتمع فالأخلاق ليست مجرد شعاراً خاوياً من قيم الالتزام والرعاية والحماية لروادها والمدافعين عنها في ميادينها العريقة.

فهذه المهنة التي يلازمها شعار "العدل أساس المُلك" تتعرض إلى خلل واختلال وتدخل بين حين وآخر من قبل جهات رسمية وأهلية خاصة في المجتمعات التي تدّعي الديمقراطية والحرية.

منذ القدم وفي جميع المجتمعات كان منصب القاضي منصب مُهيب يمثل الإنسان الذي يجمع في نفسه العدالة، و الأخلاق، و الحكمة،و الخبرة الحياتية، و الملاءة المالية، و الجرأة، و لم يكن القاضي عبارة عن منصب حكومي يتم بلوغه بالتقادم أو بالعلاقات العامة والمحسوبية، حتى في العصور الإسلامية العربية كانت سلطات القاضي واسعة و لا تعلوه أي سلطة إلا سلطة الخليفة، لكي لا يتعرض القاضي إلى التهديد أو التضييق من الرعيّة أو المتنفذين في أجهزة الدولة لضمان إحقاق الحق، و إقامة العدالة.

و على مرّ الأزمان فإن أقوى درجات انحدار السُلُطَات كان يتمثل بفساد القضاء و استضعاف القضاة، فاختلال ميزان العدالة في المجتمع عبر القضاء سيؤدي إلى انهيار السُلطة، و لن يتمكن ضخ الأموال داخل المجتمع المستشري به الفساد من منع انهيار المجتمع بل العكس، فمن الممكن أن يؤدي إلى السرعة في الانهيار والانقسام، وانتشار الفوضى، و بالتالي لا يُمكن لأي عامل مادي أو معنوي أن يغطي أو يخفف من عامل الفساد القضائي في تدمير البنى المجتمعية، و جعلها هشة غير قادرة على الصمود في وجه الهزات و الفتن الداخلية.

وبهذا ستكون حجة أو عذر لعامة المجتمع الاضطرار لشراء دعواهم القضائية بسبب فساد القُضاة, و بالمقابل يوجد قُضاة يتمتعون بالنزاهة يُعانون من ضغوط متعددة،و مختلفة مادية، و معنوية من قبل عامة المجتمع أنفسهم للرضوخ في إصدار أحكام لا تتماشى مع العدالة القضائية، و هم بذلك يدفعون القضاة إلى الفساد و الانجرار إلى مجموعة الفاسدين داخل القضاء, و لذلك فإن نزاهة القضاء أيضاً هو مسؤولية مجتمعية لا يستطيع أحد أن يتنصل من مسؤوليته، و يلقي الاتهام على غيره، و يتناسى مساهمته و لو كانت بسيطة في فساد القضاء، وحجم الفساد في السلك القضائي على المستوى الأخلاقي يعطي صورة مقاربة لواقع مجتمعي يسوده النفاق و إن كان يدّعي القيم الأخلاقية الرفيعة و يُكثر من الشعائر و المظاهر الدينية في الوقت الذي ينتشر الفساد في أروقة محاكمه.

إن معايير اختيار القُضاة يجب أن تكون دقيقة،و ليس فقط اجتياز دورة قضائية، وورقة حسن سير وسلوك بل القضية أكبر من ذلك تتعدى قضية حفظ التشريعات القانونية إلى صفات شخصية متأصلة في شخص القاضي فيجب عليه أن يتحلى بالصبر، و الحكمة، والورع، و الهدوء، و الشجاعة،وأن يكون معروف النسب للحفاظ على هيبته، وأن لا يكون مخاصماً يُدعى عليه لكثرة خلافاته، ويتشاور مع غيره من أهل العلم، ويبتعد عن الغرور في الجاه، والمال، والعلم، ويترفع عن صغائر الأمور، ومجالسة العامة، ولا يقبل الهدايا، وأن يوازي التعامل بين الخصوم ولا يعبس في وجه أحدُهم.

بالإضافة إلى النظرة الخبيرة في أطراف الدعوى، والقدرة على ايجاد حلول وطرق الحد من مراوغة المحامين، وسد ثغرات القانون بالقانون لمنع التلاعب به، القضاة في أي مجتمع يشكلون النخبة الأخلاقية، والفكرية فيه.

عقد القران أثناء فترة الخطبة :

أمل بريكة

هل سيعزف المجتمع هذا العقد؟

أمام غُرفة القاضي تصطف العشرات من الفتيات، اللواتي سبق وأن جئن في فترةٍ ماضيةٍ لكتابة عقد القران لأول مرةٍ في حياتهن، ولكن عودتهن للمرة الثانية ولنفس المكان، كانت لفسخ هذا العقد، والتخلص من قيودٍ وأغلالٍ لم يتوقعنها.

فتياتٌ بعمر الزهور، دفعن أثماناً باهظةً، بعد أن خُدعنَّ بأزواجٍ ظهروا كالملائكةِ، ثم عادوا لحقيقتهم الشيطانية، جُلهن يحاولن البحث بين ثنايا المحكمة عن حقوقهن التي أقرها القانون، وعلى الجانب الآخر يُحاول الخطيب (الزوج) الهرب من دفع المستحقات المالية المفروضة عليه، والموثقة في العقد من مهر ومتأخر الصداق وحقوقٍ أخرى سُجلت فيه.

لكنَّ الفتاة حتى ولو حصلت على حريتها وعلى حقوقها أيضاً، فستخرج من المحكمة حاملةً لقبَ " مطلقة "، وسَيُلازمها طيلة حياتها، ويجعلها منبوذة في مجتمع لا يرحم.

طلاق قبل الدخول

الفتاة دعاء أحمد ٢٦ عاماً، تقول: إنها عقدت قرانها على شخص اعتقدت بأن مؤهلاته العلمية والاجتماعية التي تقدّم بها لأهلها مُناسبة لأي فتاة، ولكن بعد ثلاثة أشهر من عقد قرانها

اكتشفت بأنه غير صادق وأغلب ما تحدث به غير صحيح، فالشقة التي أوهمها بأنها ستكون ملكاً لها، لم تكن أساساتها موجودة، وبعد مرور فترة قصيرة من كتابة العقد، تفاجئت بأنها ستتزوج في غرفةٍ في منزل عائلته، بالإضافة إلى أنه يعمل بشكل غير ثابت، وكان سابقاً أدّعى بأنه يعمل " مُدرس " في احدى مدارس وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين " الأونروا ".

وبينت أحمد، بأن خطيبها لم يعتد زيارتها طيلة فترة الخطبة، سوى بضعة مرات طوال الشهر ولمدة سويعاتٍ قليلةٍ، لتكتشف بعدها أنه غير اجتماعي، ولم يحاول أن يتقرب منها من نواحي اجتماعية وفكرية، رغم أنها ستكون زوجته في الأيام القادمة.

وأوضحت أحمد، بأن هناك تقييد في قطاع غزة للفتيات اللواتي يُقدمْنَ على الخطوبة، فالعديد من الأهالي لا تسمح بالتعارف ما بين الفتاة والشاب المتقدم للزواج منها، ويتسرعون لعقد القران بعد فترةٍ وجيزةٍ من التقدم للخطبة، لذلك بعد قضاء فترة خطبة قصيرة تكتشف أنها في ورطة.

ونوهت إلى أن كل ما شـــــاهدته من سلوكيات وتصرفات دفعها إلى أن تقرر الانفصال عنه، فهو من وجهة نظرها غير مناسب كزوج مستقبلي، وبعدما أبلغت والدها بهذا القرار، شعر الأخير بالذنب تجاهها لأنه لم يعطها الفرصة الكافية للتفكير والســـؤال الجيد عن العريس، فشجعها والدها على فسخ العقد وإنهاء الخطبة، فتحولت من آنسة تمتلك الحرية في عيش الحياة بكرامة إلى مُطلقة ينبذها المجتمع.

// ضغط الأهل

أما الشابة صفاء ٢٩ عاماً، فتقول: " كنتُ أمارس حياتي الطبيعية، ولا أدري ما الذي يدور من حولي من اتفاقياتٍ وخططٍ، لخطبتي من شخص لا أعرف عنه سوى أنه ابن زوج خالتي، إلى أن حددوا موعداً هو وأهله، وبعبارة حادة قيل لي: غدا سيأتون لرؤيتك ..! وعندما استفسرت ورفضت بحجة أن الوقت غير مناسب فأنا في فترة امتحانات جامعية، ولا أريد أن أخطب هذه الفترة، كان الرفض هو الذي أمامي، وعليّ أن أستسلم لقرارات العائلة.

تابعت صفاء، جاء هو وأهله وجلسنا جميعاً، وعلامات الترقب على وجوه الجميع ينتظرون موافقتي، وكنت مُصممة على رفضه تماماً، لا أريده فهو غير متعلم ولا يناسبني، فكان رد أسرتي " انظري إلى عمرك وقطار العمر يجري .. اللي بعمرك معهم خمسة أولاد " كنت أقول لهم كل شيء قسمة ونصيب لا نُريد أن نتسرع فلعل القادم أفضل .

وبكلماتٍ يملؤها الألم تقول صفاء: لم أشعر بالارتياح معه، و كانوا يُجملونه في نظري، يقولون : " بأنَّ لديه عمل وسيبني شقة لكِ، وسيسكن معكِ أينما تريدين وستسافرين معه إلي مصر، وكثيراً من العبارات التي بدت لي وردية، وبالرغم من ذلك كررت رفضه، فمُورست عليَّ أشد الضغوطات.

وتابعت: قبل عقد القران بيوم لم أنم ليلتها ودموعي أغرقت وسادتي، لا أريد أن تتم هذه الزيجة، فكان الضغط من قبل أهلي شديد للغاية، فقالوا لي ماذا سنقول للناس؟ " أعطيناهم كلمة .. ما بدنا نطلع أولاد صغار. " ذهبتُ للمحكمة ودموعي حبست أنفاسي، وجهت نظري قليلاً للخاطبين، نظرت لهم بعين الحسرة، على الرغم أنني مثلهم سأعقد قراني، إلا أنهم يعقدون قرانهم وهم فرحين باختياراتهم.

وقالت: في ليلةٍ حاسمةٍ سألتُ نفسي الكثير من التساؤلات التي كانت بحاجة إلى اجابة حقيقية، حول السعادة التي سأعيشها مع هذا الشخص بعد الزواج، علماً بأنني لم أشعر بالارتياح والسعادة معه، وأن كل المحاولات في القربِ منه باءت بالفشل، فلذلك قررت أن أفسخ عقدي منه، ورغم كل القيود والقسوة التي كانت أمامي إلي أنني انتزعت أخيراً حقي في الخلاص منه، ناصحةً جميع الفتيات بأن لا يستعجلن في كتابة هذا العقد ويتأنين حتى لا يدخلن في متاهاتٍ مُتعبةٍ في المحاكم ومع المجتمع كحالي.

// المشاكل القانونية

أوضحت المحامية إصلاح حسنية "

رئيس مركز الأبحاث والحماية القانونية للمرأة" الفرق بين الخِطبة والزواج، فالخِطبة هي وعد بالزواج، أمّا الزواج يلزمه عقد له شروطه، فهو يجب أن يكون صحيحاً، وعدم وجود موانع بين الطرفين، بالإضافة إلى الشروط الخاصة التي توضع في العقد، وعلى الرغم من أن الكثير من الفتيات في الوقت الحالي لديهن جرأة وواعيات من أجل وضع هذه الشروط في عقدهن، ولكن يبقى السؤال: هل القضاء يقبل أن توضع هذه الشروط في العقد ؟ بالتأكيد لأ .. لأنه يرى بأن هذه الشروط تؤدي إلى مشاكل اجتماعية.

وقالت حسنية: بأن أغلب العائلات في قطاع غزة تلجأ إلى عقد القران في فترة الخطبة، ونحن أمام مشكلة حقيقية، بسبب العادات والتقاليد البالية التي تتعارض مع الدين، وكثير من الفتيات غير المدخول بهن فقدن مستقبلهن، وأصبحن مُعلقاتٌ، كوّن الخاطب يتهربُ من مسؤولياته أحياناً.

وترى حسنية بأنه ليس شرطاً أن تختلي الفتاة وتتكشّف في حال تمت خطبتها بدون عقد، قد تكون ملتزمة وأمام مراقبة الأهل مدة تصل أقصاها لستةِ أشهر، نظراً لأن هناك خاطبين أثناء عقد قرانهم يستغلون الفتاة بالتقرب لها من نواحي عاطفية، ويقوم بالخلوة معها، وبعد ذلك يقوم بتطليقها في ذات الفترة، بالرغم من أنها تكون زوجته، إلا أنها لم تأخذ الشكل الحقيقي لعملية الزواج، هذا الأمرُ خطيرٌ ويجب توعية الأُسر على هذا الموضوع.

ونوهت حسنية إلى ضرورة اقناع الأهالي بضرورة التأني في عقد القران فترة الخطبة، لتجنبِ وقوعِ الفتيات في مشاكل قانونيةٍ قد يطولُ فيها أمد التقاضي، وذلك عبر عدة طرق ووسائل أبرزها: استخدام وسائل الإعلام في التوعية لأكبر عدد ممكن من الجمهور المستهدف، حتى تصل الرسالة لأكبر عدد منهم، وأيضاً عقد ورشات توعيةٍ قانونيةٍ ونفسيةٍ واجتماعيةٍ للفئاتِ المستهدفةِ في جميع المناطق، خاصة في الأماكن الريفية التي غالباً يرفض سكانها نقبل هذه الأفكار، وأن تضمن تواجد للرجال والنساء، في ظل تزايد نسبة الطلاق قبل الدخول التي ارتفعت في عام ٢٠١٦ بشكل ملحوظ، وتعد بمثابة مشكلة ممكن تجاوزها لو تم التأني.

// مشاكل نفسية واجتماعية

بينما تطرقت الأخصائية النفسية والاجتماعية سمر قويدر، إلى المشاكل النفسية والاجتماعية التي تقع على عاتق الفتاة التي تعقد القران في فترة الخطبة، وتجد بعد ذلك بأن الخاطب غير مناسب بالنسبة لها، وتكون مضطرة في اصطحاب والدها بعد فترة بسيطة من عقده إلى المحكمة لفسخ هذا العقد، الذي كان بمثابة حبل يلتف حول رقبتها ترغب بالتخلص منه، ومن هنا تبدأ التأثيرات النفسية عليها، من المجتمع أولاً، كونهم ينظرون إلى الفتاة التي تفسخ عقد قرانها دون الدخول بها " بالمطلقة " .

وتقول قويدر بأن المشاكل الاجتماعية والنفسية في فترة الخطبة بسبب فسخ هذا العقد كبيرة، فقد تتأزم الفتاة من الذهاب للمحاكم، وخوض إجراءات تقاضي طويلة ومرهقة نفسياً ومادياً.

وأشارت قويدر إلى أهمية التوعية في التأني في عقد القران خلال فترة الخطبة، لأن الزواج في حد ذاته ليس بالعملية السهلة، والتي قد تكون تأثيراته سلبية تقع بالدرجة الكبيرة على الفتاة، لذلك يجب على الأهالي أن يتركوا مجالاً للخطيبين بالتعارف على بعضهم من كافة النواحي الفكرية والمادية وغيرها دون عقد القران بوضع حدوداً بينهم، لتجنب الفتاة من الوقوع في المشاكل النفسية والاجتماعية التي تنجم من جراء فسخ العقد.

مطالب بإصدار وثيقة

أنسام القطاع

تقاسم الأموال المشتركة

لحماية الزوجة من انتهاك حقوقها

بعد انتهاء عدوان ٢٠١٤، اتسعت ظاهرة العنف الاقتصادي فزاد عدد القضايا العالقة في المحاكم لنساء يُطالبن باستعادة حقوقهن المالية بما فيها العقارات والأموال المنقولة، اللواتي ساهمن فيها من دخلهن في العمل أو من حصصهن في الميراث، والتي تم الاعتداء عليها، واستمرار هذه الظاهرة أدى إلى زيادة الخلافات العائلية بين الأزواج وعوائلهم، كلما طالبن بحقوقهن.

في هذا التقرير التقت" إنسان"نساءً خسرن حقوقهن المالية، فتحدثن عن المعاناة التي بدأت تتوالى فصولهن، باحثات عن طرق لاسترجاعها.

وكالة راتب

حنان-اسم مستعار- وهي واحدة من عشرات النساء اللواتي شاركن في تحمل أعباء الحياة مع أزواجهن، حيث قامت بعمل توكيل بنكي له، كونها تعمل مُعلمة في احدى مدارس الوكالة.

بعد مضي عشر سنوات من حصول زوجها على التوكيل البنكي في استلام راتبها، تفاجأت في أحد الأيام بسؤال زميلتها لها:"عندي في الفصل طالبٌ يحمل اسم عائلة زوجك ما صلة قرابته بكم؟، وحينما ذهبت لتتعرف على الطالب وسألته من أنت ؟ ومن والدك؟، اكتشفت أن اسمه يتطابق مع اسم زوجها.

عادت حنان من المدرسة للبيت، فوجدت زوجها، وهنا تدفق الدم في وجهها، وأخذت تلقي بأسئلتها على زوجها عن الطفل ونسبه، وكيف انطبق عليه اسمه، متوقعة أن ينفي ذلك، أو أن يقول اسم على اسم والأسماء تتشابه.

تلكأ بادئ الأمر قبل أن يجيب عن سؤالها ثم بدأ صوته يعلو شيئاً فشيئاً، واعترف بأنه ابنه من زوجته الثانية، وقد تزوج منها سراً، منذ حوالي عشر سنوات، ولديه ثلاثةُ أطفال منها.

لقد كانت بمثابة صدمة عنيفة تلقتها على رأسها، في صبيحة اليوم التالي، بعد علمها لحقيقة زوجها الذي وصفته " بالخائن " توجهت إلى البنك لإلغاء التوكيل، وعلمت من موظف البنك بأن زوجها حصل على قرض والضمان كان راتبها.

حنان كانت هي المعيل للبيت طيلة فترة زواجهما، ولكن قمة الأنانية كانت تتجسد في شخصية زوجها الذي حمّلته الأمانة،

ولم يصنها، دفعته باقتطاع جزء من راتبها لينفقه على زوجته الثانية وأطفالها.

// وفاة زوجها

وتتشابه معاناة أريج -اسم مستعار- مع حنان رغم اختلاف الواقع لدى كل واحدة منهن، استشهد زوجها في إحدى المظاهرات التي كانت تقام على حدود التماس مع الاحتلال الإسرائيلي عام ٢٠١٦، لتبدأ معاناتها مع أهل زوجها بعد وفاته.

أريج موظفة وتتقاضي راتب وكان دخل زوجها بسيط ، لذلك تحملت تكاليف بناء شقتهم السكنية من راتبها ووضعت كل ما تملكه بها من ذهب وأموال،وبعد وفاته لم تجد ما يثبت صحة ما أنفقته، لأنّ العمارة التي تعيش في إحدى شققها مسجلة باسم والد زوجها.

طلبت أريج من والد زوجها " حماها " أن يسجل ما يثبت ملكية الشقة لها أو أولادها لحفظ حقهم في المستقبل، ولكن حماها رفض بشكل قاطع من باب عدم تمليك البيوت للنساء، كما هي العادة عندهم.

تقول: فكرت برفع قضية في المحكمة ولكن من سيشهد معي؟،أخوة زوجي من المستحيل أن يشهدوا ضد والدهم، مما دفعني أن أستعين بالمخاتير لإثبات ملكيتي للشقة السكنية، وفي حال فشل كل المحاولات الودية سأتوجه إلى المحاكم.

// تقاسم الأموال المشتركة

بدورها ، تقول المحامية في "مركز الأبحاث والاستشارات القانونية للمرأة " روان أبو غزة، وصل عدد النساء الأرامل في العدوان الأخير على قطاع غزة إلى حوالي ٧٣٥ أرملة و جزء كبير منهن مساهمات في بناء بيوتهن، موضحة في حال وفاة الزوج أو الطلاق يصعب إثبات ملكية الزوجة للمنزل في حين أن لها جزء من الأموال مستقطعة من راتبها أو ميراث والدها إضافة إلى ذهبها.

تواصل أبو غزة "هناك العديد من القضايا العالقة في المحاكم النظامية حول امكانية اثبات حقها في العقارات أو الشقة السكنية دون وجود نص قانوني يُنصف المرأة،من هنا جاءت فكرة تقاسم الأموال المشتركة للزوجين، قبل أن يكون هناك استقلال للذمة المالية للمرأة".

اقترح المركز أن يكون هناك تعاون مع مجلس القضاء الشرعي في حال التوقيع على عقد الزواج، أن يكون بجانبه وثيقة تسمى "تقاسم الأموال المشتركة ما بين الزوجين "،وهذه الوثيقة توقّع بشكل اختياري يتم اعلام الزوجين بمضمون وفحوى الوثيقة على أنّ كل ما يخرج من أموال ما بعد الزواج هو مقسم ما بين الزوجين ويتم التوقيع عليه ويمكن انهائه بالتراضي فيما بينهم.

وطالب المركز بضرورة أن يكون هناك تعميم صادر عن مجلس القضاء الشرعي باعتماد هذه الوثيقة لحماية حق المرأة في حال وفاة الزوج أو الطلاق لحماية حقوقها المالية.

جاءت هذه الفكرة ضمن حملة نفذها مركز المرأة بعنوان "تقاسم الملكية المتحققة بعد الزواج بين الزوجين"، للضغط على صناع القرار من أجل إنشاء نظام الأموال المشتركة بين الزوجين كي يتمكنا من تقاسم الأموال المكتسبة بعد الزواج، وذلك من أجل تمكين المرأة المتزوجة في حال الطلاق أو الترمل من أخذ حقها في الاقتسام مناصفة الأموال المنقولة وغير المنقولة المتحققة خلال فترة الزواج.

إيمان عياش

قرارات الأهل :
زيجات فاشلة ونهايات مسدودة!

عينان غائرتان يُحيطهما السواد، ملامح شاحبة ووجه عابس كأنّ البسمة لم تزره منذ زمن، ترددَتْ كثيراً قبل أن تبدأ الحديث، سألتني مراراً إن كنت سأذكر اسمها، توسلت خائفة لا تريد أن يعرفها أحد حتى لا تقع في مشكلة أكبر مع أهلها أو أي شخص قد تذكره في حديثها، وبعد أن اطمأنت، بدأ حديثنا.

تنهدت وكأنها تفتحُ أبواباً مغبرة أقفلتها منذ زمن فتقول عائشة (اسم مستعار) كنت في سن الثامنة عشر حينما تقدم لخطبتي ابن عمتي.

والدتي كانت ترى بأني في عمر مناسب للزواج، ووالدي كان يقول لي : " القريب أولى من الغريب" وافق قبل أن يسمعَ رأيي في الموضوع، لم يمضِ وقتٌ طويلٌ حتى تزوجت ومن أول أيام زواجي بدأت المشاكل التي أخذت تكبر أكثر فأكثر بيني وبين عمتي شقيقة والدي، وكانت دائما تقول لي: أنها تكرهني أنا، " ووالدي " ولم تكتفِ بذلك بل ضربتني وشتمتني بأقذر الشتائم.

لم يتدخل زوجي بيننا، فأنا زوجته وهي أمه، حملت في العام الأول من زواجي وأنجبت أول طفل، وفي العام الثاني أنجبت طفلتي الثانية، تحملت الكثير من أجلهما وانقضت ثلاثُ سنواتٍ من عمري كلُّها عذاب، وعندما طفحَ بي الكيلُ، أخبرت والدي أنني لم أعد قادرة على التحمل.

// خياران وكلاهما حارق

تكمل عائشة حديثها بنبرة مليئة بالأسى فتقول وافق والدي على قرار انفصالي عن زوجي، ولكن كانت هنا الصدمة حينما وضع شروط لهذا القرار، ووضعني أمام خيارين إما أن أتنازل عن حضانة أطفالي أو أن أبقى مع زوجي من أجل الأطفال وضمان بقائي معهم، حاولت معه كثيراً لكنه رفض بشكل قاطع، تمت اجراءات الطلاق وتنازلت عن حضانة أطفالي مرغمة، فأنا لا أملك خياراً آخر، وعدت إلى منزل والدي بدونهم.

كان صوتُ عائشة قد اختنق ولم تعد قادرة على الحديث وانفجرت باكيةً وأخبرتني بأنها لم ترَ أطفالها منذ ذلك الحين، فتقول حاولت أن أتواصل مع زوجي السابق ليسمح لي برؤية أطفالي لكنه رفض وقال لي: "هذا اختيارك فتحملي النتيجة"، أصبح اختياري للانفصال وكأنه جُرم يعاقبونني عليه،

حتى والدي حينما اقترحت عليه أن أرفع قضية ليضمن القانون حقي في رؤية أطفالي كان رده " لا نريد ... فحبال المحاكم لا تنتهي"، ما الذي فعلته لكي أُعاقبَ بحرماني من أطفالي؟ وحرماني من أبسط حقوقي كأُم أن أراهم وأحتضنهم،قالت كلماتِها ولم تتمالك نفسها، لتبكي بحرقة مظلوم ليس بيده حيلة.

وبعد أن هدأت عائشة وقررت اكمال حديثها أخبرتني أنها حاولت أن تتأقلم لتعيش بشكل طبيعي، لكنها لم تستطع، وتقول:أن أُصبح مُطلقة لم يكن الأمر سهلاً، لا من منظور عائلتي ولا من منظور المجتمع، وصار أمامي عدة عقبات:كان خروجي من المنزل محظوراً إلاّ برفقة أحدهم، حتى ملابسي أصبحوا يختارون لي ما يجب أن أرتديه،أصبحتُ وكأنني أعيش في سجن

ويجب أن أقبل كل شيء دون أن أبدي رأيي.

أشهرٌ مضت وتقدم لخطبتي آخركان في نظر أهلي الفرصة الذهبية، رغم رفضي لتكرار تجربة زواج فاشلة إلا أن الضغوطات العائلية كانت أكبر بكثير، وتفكيري أنني سوف أخرج من عباءة المُطلقة التي ألبستني إيّاها ظروفي و أملي أن أحظى بحياة سعيدة تُنسيني ما عانيته في زواجي الأول وحرماني أطفالي وكل ما عانيته بعد ذلك، وافقت على العريس، لثقام مراسم زفافي للمرة الثانية.

// من سيء إلى أسوء

تضيف عائشة تزوجت مرة أخرى وأنا أحلم بالحياة التي لم أعشها، لكن صدمتي كانت أكبر من كل الأحلام، بعد عدة شهور قليلة، اكتشفت أنني تزوجت من رجل مريض نفسياً ومتعاطي للمواد المخدرة، وأصبحت أمامي شخصية الإنسان المدمن، لم أكن قادرة على التفكير أو حتى اتخاذ أي قرار وكأن عقلي توقف عن العمل من هول صدمتي، لم أعرف ما الذي يجب أن أفعله؟لأنني بذلك الوقت كنت قد حملت بطفلي الأول من زوجي الثاني وبدأت بتخيل ما الذي سوف يحدث اذا قررت أن أنفصل عنه مرة أخرى؟، يكفيني حرقتي على أطفالي الذين لم أرهم منذ طلاقي من زوجي الأول الذي انفصلت عنه بسبب المشاكل العائلية، ولم أتخيل أنني سأعيد الكرة مرةً أخرى.

لم تنتهي قصة عائشة لهذا الحد من الألم والحسرة التي عانتها من زيجاتها الاثنتين، فأصبح لديها ٦ أطفال من زوجها المريض نفسياً المتعاطي للمخدرات، ولم يكتفِ بأنه شخص مدمن، فأصبح يصب جام غضبه على أطفاله وينهال عليهم بالضرب المبرح، وحينما كانت تتدخل لتوقف الضرب عنهم، كانت تلقي بنفسها لتتلقي الضرب عن أطفالها، لتحميهم من وحشية والدهم المدمن، الذي لم يتحمل مسئولية الإنفاق على أطفاله، وتضطر لقبول الصدقات من الناس حتى تستطيع أن تُطعم صغارها، خوفها من أن تفقدهم كما فقدت أخوتهم، وأنهت حديثها بالصمت والبكاء على الحال الذي وصلت إليه.

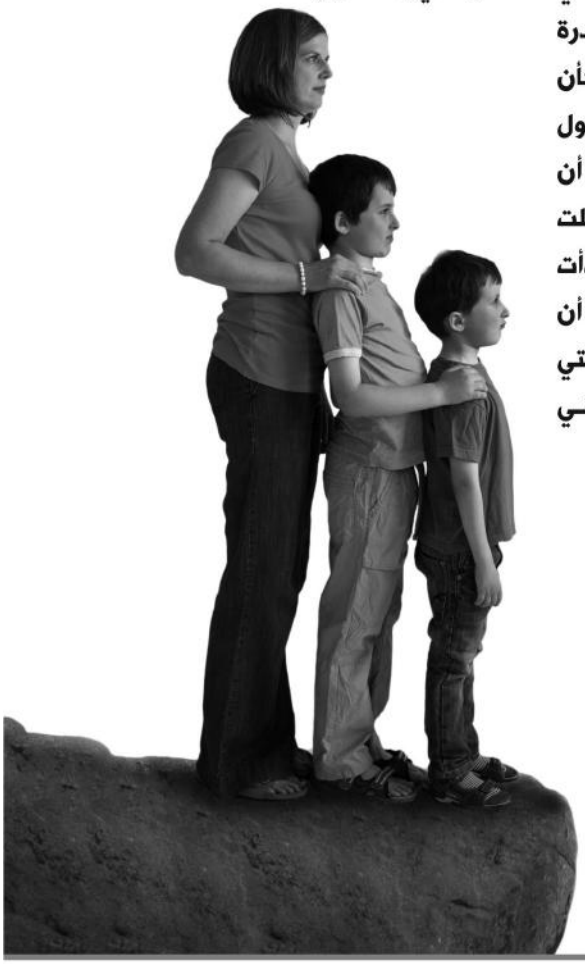

براء وادي

ثقافة العيب

امتداد للثقافات

وسيف على رقاب النساء

رغم التطور الهائل والسريع في حياة المجتمعات، وأصبحت المتطلبات الحياتية مُلحة، إلا أن العادات والتقاليد في المناطق المهمشة باتت تهدد حياة ومستقبل الفتيات، وطغيان ثقافة العيب على حياة تلك الأسر، جعلت الكثير من النساء شخصياتٍ ضعيفةٍ وملامحَ غيرَ واضحةٍ، وغيرَ قادراتٍ على تحدي تلك الظروف التي وقعن بها، وبقين أسيراتٍ لتلك الثقافة، لا يستطعنَ التعبير عن آرائهن أو إكمال دراستهن، والخروج من المنزل يكون للضرورة القصوى، "المستشفى أو المقبرة".

// انتي صغيرة

تهاني تبلغ الثامن عشرة من عمرها تقطنُ بالقرب من المناطق الحدودية شرق محافظة رفح، أنهت دراستها الثانوية، وكانت ترغب كباقي الفتيات بإكمال دراستها الجامعية في تخصص كانت تهواه منذ طفولتها، وبقرار صارم من قبل والدها وأشقائها الذكورمُنعت من إكمال تعليمها، بدواعي العيب والعادات والتقاليد، وبحجة أن الفتاةغير المتزوجة لها بيت والدهافقط ولا يحق لها الذهاب لأماكن أخرى، وحين الضرورة وإن لزم الأمر لها مصلحة أو مشوار ضروري عليها أن تكون بصحبة والدتها أو أحد أشقائها.

وعبرت تهاني، عن تأثيرها السلبي لهذه المعاملة التي يستخدمونها بالذات مع الفتيات، الذي جعلها تشعر بكتم الأنفاس وتضييق الخناق، كي يُبقين أسيراتٍ لهذا الظلم الذي يعتقدون بأنه حامي وحافظاً لحياتهن، ولكن ما يحدث العكس من ذلك، حيث تتطور الأمور ويؤثر سلبياً على شخصية الفتاة لتتحول إلى شخصية ضعيفة غير قادرة على مسايرة تطورات العصر.

تقول تهاني:"كلما وددت مشاركة أسرتي في التعبير عن وجهة نظري، ينظر والدي نحوي ويقول لي : "أنت لسة صغيرة

، ولا يتردد في طردي من المكان لمناقشة القضايا العائلية، دون ابداء رأيي والسماح لي بالمشاركة أو على الأقل السماع".

// حرمان من العمل

أما ايمان البالغة من العمر خمس وعشرون عاماً، أنهت دراستها الجامعية، بعد اصرار شديد من جانبهاللجلوس على المقاعد الدراسية للجامعة كزميلاتها، رغم امتناع الكثير من الأهالي في المناطق الحدودية شرق محافظة رفح، من تعليم الفتيات في الجامعات بداعي العيب، ويروا أن الفتاة لها مكان في بيت أهلها الذي تخرُج منه إلى بيت زوجها، دون الذهاب إلي أية أماكن أخرى سواء الدراسة أو العمل.

وبالرغم من حصول إيمان على مؤهل جامعي اجتازته بجدارة ،إلا أنها حُرمت على مدار أعوام من تخرجها، من الالتحاق بسوق العمل، وتوظيف ما تعلمته في الجامعة إلى واقع عملي، وبقيت رهينةً بين أربعة جدران في المنزل، تستيقظ صباح كل يوم كي تقومَ بالأعباء المنزلية، وتقضي ما يتبقّى من يومهافي أمور أخرى، دون الاستفادة من شهادتها العلمية أو الجامعية.

تحاول ايمان تغيير تلك الثقافة السائدة في المناطق المهمشة، وابدالها بثقافة أخرى لمواكبة العصر، وتغيير بعض العادات والتقاليد التي عفى عليها الزمن، وأصبحت بالية بالنسبة لجيلها، إلا أنها تقف عاجزة أمام ثقافة العيب وحرمان المرأة من الخروج للعمل.

// وسائل مفقودة

لا تختلف فاطمة عن إيمان وان اختلفت الأساليب في استخدام ثقافة العيب في المجتمع والتي قد تفقدها مستقبلها العملي وتُحَجّمُ من نجاحها، فاطمة وهي خريجة جامعية تقول: والدها شدد منع

توفير وسيلة الإنترنت داخل المنزل باعتبارها وسيلة تعمل على فساد الأبناء من وجهة نظره، وتنهدت قائلة : في أحد الأيام كنت سأتقدم لامتحان التوظيف، وطلبت من والدي وألحيّت عليه ورجوته أن يوفر لي انترنت،لكنه رفض بداعي العيب.

حينها طلبت منه الذهاب لصديقتي، كي أتمكن من استخدام الانترنت للحصول على أسئلة التي تساعدني على الدراسة وللتقدم لامتحان الوظيفة، إلا أن الشكوك بدأت تعشعش في عقل أسرتي " و يحكوا أبصر شو في .. مش رايحة تحل اسئلة رايحة تعمل شي على النت "

وأضافت فاطمة بأن الأمر لم يقتصر فقط على منع توفير الإنترنت في المنزل، بل تعدّى الأمر على حرماني من استخدام جهاز " الهاتف النقال " لأن البنت عيب تمسكه، ومقولتهم المشهورة " لما تتجوزي زوجك بجيبلك لأنه ما بيلزمك الجوال" ، فأسرتها كباقي الأسر التي تقطن في المناطق المهمشة لا يتقبلون مواكبة العصر، ولديهم مشكلة فقدان الثقة ببناتهم، ويقولون لي " بدك تحملي جوال عشان تحكي مع واحد " غير مقتنعين بأنني سأستخدمه كباقي الفتيات لمحادثة صديقاتي اللواتي يسبقنني بمراحل.

// يجب اقتلاعها

ويرى أ. درداح الشاعر أستاذ علم الاجتماع بجامعة الأقصى، أن مجتمعنا الغزي تحكمه القوانين العرفية والعادات

والتقاليد، فهي لها وزن كبير جدا في تسهيل سلوك الإنسان ونحن نعرف في بعض الأحيان أن الانسان "يأتمر بالعادة ولا يأتمر بالعبادة" ومن ضمنها المجتمعات المهمشة والمنغلقة نوعا ما والبعيدة عن مجريات الحياة الحضارية، ويرون أن حديث المرأة عورة بغض النظر عن مؤهلها أو ظروفها،فيمكن أن تتحدث المرأة ولا يكون حديثها عورة، ولكن الثقافة هي التي تفرض نوع من المحرمات على المرأة.

ويعتقد الشاعر، أن هذا السلوك موروث ثقافي، و ليس ديني جاء من خلال البيئة التي عاشت فيها المرأة في هذه المناطق التي لا تسمع بها سوى كلمة عيب أو حرام،أو لا يصح أو لا يجوز، وهذه نقيصة ولا ينبغي أن يحدث هذا، وبالتالي هذه المنظومة من الأوامر والنواهي تتبلور في نفس المرأة على هيئة شُرطي أخلاقي أو آداب،واذا ما احتكت المرأة بأي ظرف، أو ملابسة أخذت من المخزون الثقافي وبدأت في السلوك، وطغيان هذه الثقافة وانتشارها سيحرم المرأة من الكثير من الحقوق، والأدوار في المجتمع.

ويشير الشاعر إلى أنّ الموروث الثقافي، والتربية الأسرية، ودور الآباء، والأمهات، والأجداد، هم من ينقلوا هذه الثقافة، التي تبقى متوارثة بعد رحيلهم، ليُحييها جيلاً بعد جيل ، لتطبق المثل القائل" الأموات يحكمون الأحياء " لأنه يورث ثقافة و عادات، ونرى أن هذه العادات تكون قد غرست في شخصية الإنسان ويمارسها دون انتقاد، ولا تحليل، ولا تمحيص، وإنما يمارسها كسلوك مرتبط بالعادة مجهولة المصدر.

وأضاف درداح أن هذه الثقافة يجب أن تقتلع عن طريق التعليم، كما ربينا الانسان على هذه الثقافة يجب أن نربيه على ثقافة مضادة نفصل فيها بين ما هو عيب، وما هو أخلاقي، وبين ما هو جميل، وايجابي، وبالتالي يستطيع الانسان أن يميز بين هذا وذاك، وبين الصواب والخطأ، فاذا وضعنا منظومة أخلاقية لدى الانسان من خلالها يقوم بعملية فلترة أو فرز للسلوكيات السيئة أوالجميلة، فالقضية هي تربوية كما تربينا وتعلمنا يمكن أن نعيد تربية وتعليم الإنسان على ثقافة جديدة مبنية على أصول الخير، والحق، والفضيلة، والدين السمح، والدين المعتدل.

العنف يقهر النساء ويخضعن للقوة

سحر النحال

سكنت الأوجاع جسد الثلاثينية إيمان من سكان بلدة الشوكة برفح، بعد تكرار تعرضها للضرب المبرح من قبل زوجها، العاطل عن العمل، والذي يعاني ظروفاً مادية صعبة، وأصبح يتخذ من زوجته وسيلةً لتفريغ كبته وغضبه من الحياة.

حكاية بطعم الألم

إيمان سردت حكايتها المؤلمة، مع زوج افقدها كل مشاعر الأمان، في بيت وُجِدَ للسكن والراحة، مشيرة إلى كثرة المشاكل التي تواجهها مع زوجها، والتي جعلتها لا تجيد التعامل معه لعصبيته و قسوته، فاضطرت لاحتمال حياة قاسية ومُرة، من أجل أطفالها الستة، تحسباً لما سيعانونه في حين قررت أن تنفصل عنه.

قالت إيمان: زوجي يضربني باستمرار، لكنني أُفضل الصمت خوفاً على حياة أسرتي من التفكك، ووصل به الحد في إهانتي بطرقٍ ووسائل لا يمكن تخيلها، لكنني لا أستطيع فعل شيء سوى السكوت.

حاولت ايمان اللجوء لبيت أهلها مع أطفالها، وبقيت فيه عدة شهور، وفكّرت كثيراً بقرار الانفصال عنه، ولكنها كانت تتراجع في كل مرة وتعود إلى بيتها، على أمل أن يتغير للأحسن، لكنه كان يعود لضربها واهانتها، حتى ينست منه، وأصبحت لا تشعر بالراحة إلا في وجوده خارج المنزل.

تهديدات مستمرة

ولا يختلف حال الأربعينية أم محمد عن سابقاتها، لكن الفاعل مختلف، بنبرة مليئة بالخوف سردت معاناتها مع أبناء زوجها، اللذين لم يتركوا وسيلة تهديد أو مضايقة إلا ومارسوها عليها، فبعد تكرار طردها من المنزل، وشتمها بأنبى العبارات، أصبحوا يهددونها بالحرق والقتل، مما حوّل حياتها إلى جحيم لا يطاق.

ولا تمتلك أم محمد خياراً سوى البقاء في بيتها، خاصة وأن طفلها ما زال صغيراً، لم يتجاوز السادسة من عمره، لذا فهي تتحمل مضايقاتهم من أجله.

وتقول: " قبلت الزواج من رجل يكبرني بسنوات وعلى ضرتين كي لا ينادوني بالعانس إلا أنني أعاني من الخوف، وأعيش التعاسة، فأولاد زوجي يمارسون عليَّ العنف والإهانة مستغلين عجز والدهم وعدم قدرته على الدفاع عني واحتوائي، يريدون تطليقي وطردي من المنزل خوفاً من أن أُشاركهم في الميراث، بعد وفاة والدهم.

ولسوء معاملتهم اضطررت للذهاب لمنزل أهلي، وفى إحدى المرات قاموا باختطاف طفلي وهو عائد من المدرسة، وهددوني بحرماني منه إذا قمت بإبلاغ الشرطة.

وتابعت: ولمّا تكررت تهديداتهم لي، تقدمت ببلاغ رسمي للشرطة، إلا أن زوجي أجبرني على التنازل عن الشكوى، بعد أن قام بتسجيل قطعة أرض صغيرة باسم ابني، دون علم أبنائه الذين يمارسون الضغط عليَّ، لكنني متخوفة من قيامهم بتمزيق الأوراق التي تثبت ملكية الطفل للأرض، فهي الضامن الوحيد لتأمين مستقبله.

حرمان من التعليم

ووجدت الشابة منى ٢٠ عاماً نفسها حبيسة بين أربعة جدران بعد أن أنهت دراستها الثانوية، وحصلت على معدل يؤهلها لدخول الجامعة.

مُنى كغيرها من البنات الريفيات كانت أسيرةً لعاداتٍ

وتقاليدً بائدةٍ، لقد رفض والدها تعليمها في الجامعة خوفاً من كلام الناس، إذا ما خرجت كل يوم من المنزل للدراسة في الجامعة.

وأوضحت مُنى أن معاناتها لم تقف عند حد الحرمان من التعليم، فهي تعاني أيضاً من المعاملة السيئة من قبل أشقائها المتزوجين، فهم يضطهدونها، ويهينونها، يضربونها أمام زوجاتهم، يعاملونها بأسوأ أنواع المعاملة.

وتابعت مُنى تقول: في إحدى المرات فوجئت بشقيقي الأكبر يدخل غرفتي، ويضربني بقسوة دون أن أعرف السبب، وبعد توسلاتي له تركني وانصرف، ففوجئت بأنه فعل ذلك بتحريض من زوجته، التي اتهمتني زوراً بدخول غرفتها والعبث بمقتنياتها.

وصمتت مُنى للحظات ثم واصلت بنبرة حزينة، ووجه يملؤه اليأس: لا أشعر بقيمة للحياة، كل ما أفعله الأكل والنوم والقيام بأعمال المنزل، أنا أعيش في سجن حقيقي، وأُهانُ ليلَ نهار، حتى أمي لا تستطيع الدفاع عني، وكف الأذى عني من والدي وأشقائي وزوجاتهم، لأنها ترقد في الفراش مريضة، وأقوم وحدي على رعايتها والاهتمام بها.

// لا قانون رادع

بدورها أوضحت الناشطة النسوية عزة رزق، بأن العنف ضد النساء في قطاع غزة يتزايد في ظل الصعوبات المعيشية، ويرجع ذلك لعدة أسباب أبرزها الحصار المفروض على القطاع منذ أكثر من عشر سنوات، فهذا ولّد العديد من المشاكل، منها قلة فرص العمل، وفقدان الرغبة في الحياة لصعوبتها، هذه الصعوبات أسهمت في تحقيق الضغط العام، الذي سرعان ما انفجر في هيئة عنف يمارس بشكل كبير على النساء كونهن دائماً في الواجهة ويتحملن كثيراً.

وأشارت رزق إلى أن العنفَ أصبح ظاهرةً تهدد النساء في المجتمع، وبدأت تتزايد في ظل تقبل المجتمع لفكرة العنف، وكتمان النساء اللواتي يتعرضن للعنف وخوفهن من تقديم شكاوى ضد من يمارسوه تجاههن، كونهم يعتبرون من ذوي القربي، وخشيةً من مواجهتهم أمام المحاكم الرسمية، والنظرة السلبية للمجتمع الذي ينظر للنساء اللواتي يطالبن بحقوقهن على أنهن جريئات، ويقفن في وجه أقربائهن سواء أزواجهن أو ذوي القربى من الدرجة الأولى.

وأضافت رزق بأنّ هناك احصائية أجراها طاقم شؤون المرأة في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦، تشير إلى أنّ أكثر من ٥٠٪ من النساء في قطاع غزة يتعرضن للعنف، بمختلف أشكاله سواء كان عنف جنسي، أو جسدي، أو نفسي، أو لفظي .

وفيما يتعلق بالجهود التي تُبذل للتخفيف من حدة العنف، بيّنت رزق أنّ مؤسسات المجتمع المدني تقوم بعقد ورش توعوية حول العنف وأشكاله، وتشجيع المعنفات على المطالبة بحقوقهن، بالإضافة إلى تمكين المرأة المعنفة اقتصادياً، كونهن الطبقة الأكثر فقراً وفقاً لأبحاث أجريت مؤخراً.

وأكدت رزق على عدم وجود قانون رادع يُجرِّم المعنفين، معتبرة ذلك أحد أهم الأسباب التي دفعت إلى انتشار هذه الظاهرة، لافتة إلى أنّ فلسطين لم تقر حتى الآن قانون يُدين القائم على العنف .

أزواج بشخصية مهزوزة يبنُون أسراً من ورق

قد تُقِرّ الفتاةُ بمظهر الشاب حين يتقدم لخطبتها، وتظنهُ الزوج المثالي، الذي سيبني لها بيتاً من ذهب، وسيحتويها، ويمنحها القوة والأمان، وينشئُ معها الأسرة التي طالما حلمت بها.

لكن كل هذه الآمال سرعان ما تتحطم على صخرة الواقع، فبعد الزواج بأيام وربما أسابيع، تكتشف الزوجة حقائقَ لم تكن تتوقعها، فالزوج الوسيم مفتول العضلات، أشبه بأرجوحة بين يدي والدتهِ أو أشقائه، يتقاذفونه كما يشاءون، وهو أضعف من اتخاذ أبسط القرارات دون الرجوع لهم، أو الحصول على موافقتهم.

// عنترية زوج

"كاميليا" ذات الأربعين ربيعاً، تعمل مُدرسة في إحدى المدارس التابعة لوكالة الغوث وتشغيل اللاجئين "الأونروا" جنوب قطاع غزة، طُلقت بعد سبع سنوات من زواجها، لضعف شخصية زوجها وسُوء معاملة عائلته لها.

و تضيف :"تزوجت من رجل يحبني جداً، لكنني اكتشفت أنه ضعيف الشخصية أمام أهله، يعطي كل اهتماماته لوالدته و يلبي كل طلباتها، فأنا لست ضد ذلك، ولكن علىَّ أن لا يكون على حسابي وحياتي، فهو يضربني بناء على طلبها ويهينني لإرضائها ".

و تابعت بانكسار : " كان زوجي يأخذ راتبي في أول كل شهر، و يعطيه لوالدته تنفيذاً لتعليماتها فهو لا يرفض لها أمراً ولا يستطيع التدخل في شؤونها".

وأردفت " زوجي عنتر زمانه، يعاملني عبدةٍ له، ويتباهى برجولتهِ بضربي واهانتي، لكنه أمام عائلته رجل مسكين لا صوتَ له ولا حضور " .

و أضافت: "تعرضت للضرب والأذى من قبل زوجي لسيطرته على راتبي، وحرماني من حرية التصرف فيه، وحين كنتُ أشكو لعائلتي، كانوا يطلبون مني الصبر حتى لا تهدم أسرتي ويتشرد أبنائي ويتشتتوا، وترى أنّ سكوت عائلة الزوجة وعدم الاهتمام بطلبها للطلاق والخلاص من الزوج، ضعف وتخاذل من قبلهم بحقوق بناتهم المضطهدات، لأنه نابع من إيمانهم بالمثل السائد "ظل راجل ولا ظل حيطة"، وهو المثل الذي أوقع الذُل والمهانة على كثير من الزوجات، وأجبرهن على تجرع كأس العنف ليل نهار.

// زوج ضعيف

بينما العشرينية "آمال" التي تزوجت من شاب أنهى دراسة القانون وحصل على عمل يحبه، و عاشا قصة ارتباط سعيدة، تحولت إلى جحيم كما تصف بكلماتها البائسة، لقد تحطمت كل آمالها بعد أن تزوجت، فقد رسمت أحلاماً وردية وظنت أنّ الزواج مثلما تجده في الروايات لكن أملهما خاب.

و قالت: " كان يحبني و أحبه و تفاهمنا على كل شيء، وتمّ الزواج، لكني صُدمت بعد الزواج، فهو ضعيف الشخصية، لا يكترث لاهتماماتي، كإكمال تعليمي أو منحي أبسط حقوقي، بضغط من أسرته.

وتابعت :" تفاجئت وكأنه شخص آخر، صرت

أنفر منه، ولا أطيقه لسوء تصرفاته معي، تحول إلى شخص قاسي لا يهتم بي، أنجبت منه ثلاثة أطفال، وكنت أتحمل معاملته القاسية من أجلهم، وفي إحدى المرات عندما انهال عليّ بالضرب المبرح، طلبت منه أن يطلقني.

كانت تتحدث بندم شديد :" للأسف أنا انفصلت عنه بعد معاناة مع عائلته التي تعدّت على كل حقوقي، لقد اكتشفت فعلاً أنني بحاجة إلى رجل يحبني ويحفظ كرامتي ويعاملني بما يُرضي الله، فهو لا يسمع لرأيي و لا يستشيرني في أمر، لقد أنهى وجودي.. وكان قاسياً، يظنني جارية أو خادمة.

// ولي العهد

ولا يختلف حال فاطمة ابنة الثلاثين عاماً عن حال سابقتها، لقد تزوجت من رجل أنجبتْ منه خمس فتيات، وتقول فاطمة: "الكارثة بعد انجابي للطفلة الخامسة، ستقوم " حماتي " بتحريض زوجي بالزواج عليّ، كي ينجب أطفالاً ذكوراً مثلما تريد.

تتحدث فاطمة بحرقةٍ شديدةٍ وقد جرت دموعها على وجهها، وقد ظهر الخوف على وجهها، خوفاً من قيام زوجها بتنفيذ طلب والدته، وهو الزواج عليها بأخرى، الأمر الذي أصبح قريباً بالنسبة له، في ظل الضغوطات التي تمارسها عليه والدته، مُحاولاً ارضائها على أية حال، حتى لو كان الثمن خسارة أُم بناته.

وتتساءل فاطمة بلهجة ينتابها الألم والحسرة: ما ذنب بناتي في أن تعاملهن جدتهن بهذه الطريقة؟ فحينما تلمح أية واحدة منهن تنفر منها وتدعو عليها، والذنب أنها أنثى، مُضيفة بأنّ حماتها تلح عليها بالإنجاب وتقول لها اذ لم تنجبي ذكراً سأزوجه عليكي، ولا تكتفي بذلك، بل تحرّض زوجي كي يضربني، دون أن يعترض على كلام والدته.

// أسباب ومؤثرات

أوضح أحمد أبو كلوب الأخصائي النفسي في "جمعية شبابنا أمل غزة للتطوير والتنمية الخيرية" بأنّ الشخصية الضعيفة هي حصيلة عوامل نفسية ذاتية، وبيئية، أو أسرية متراكمة تتجمع على مر السنين، لتكوّن في نهايتها الشخصية الضعيفة المضطربة للذكر أو الأنثى، فضعيف الشخصية لم يُولد هكذا وإنما بفعل عوامل مكتسبة محيطة به من طريقة تربية الأهل، إضافة إلى استعداد جيني لذلك، كما تتكوّن الشخصية على مراحل، تدعم بالسنين والمواقف والتجارب التي يمر بها هذا الشخص في مجتمعه.

وبيّن أبو كلوب أنّ المتعارف عليه في مجتمعنا الفلسطيني، أنّ شخصية الرجل هي الركيزة الأساسية للنهوض بالأسرة، ويؤثر عليها على المدى البعيد لما يكسبه لأسرته سواء بالسلب أو بالإيجاب، فإنْ كان بالإيجاب أصبحت الأسرة قادرة على اتخاذ قرارات ايجابية ولديها الثقة الكاملة بالنفس وقادرة على مواجهة الموقف، أو على النقيض من ذلك فقد يكون الأب مُدمراً لهذه الأسرة، فضعف شخصية الرجل تجعله غير قادر على اتخاذ القرارات داخل الأسرة ويتحكم به الآخرين، وتكون قراراته تابعة لغيره وينقلها كما هي للأسرة.

وتابع أبو كلوب، بأنّ هناك مؤثرات قد تجعل شخصية الرجل ضعيفة، وتجعله يمارس الضغط على زوجته، ومن هذه المؤثرات سوء الأوضاع السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، مضيفاً عوامل أخرى قد تؤثر سلباً على شخصيته: مثل التدخل العائلي، التفكك الأسري، ضعف الثقافة العامة، الكبت، والانصياع للتفكير السلبي الداخلي كلها قد تسبب ضغط للرجل على زوجته.

وأشار أبو كلوب إلى أنّ ضعف شخصية الزوج، تؤثر سلبياً على حياة الزوجة والأبناء إن وجدوا، وتعتبر من أبرز المشاكل العائلية التي تؤرق الأسرة، وتقلّب حياتهم إلى جحيم، خاصة حينما يمارس الزوج لممارسات انفعالية، كعلو الصوت، والضرب، ومنعهم من ممارسة حياتهم اليومية، وهذا يعمل على اضعاف شخصية الأبناء، وتجعل ثقتهم بأنفسهم معدومة، غير قادرين على الانخراط في المجتمع.

وتبقى مشكلة ضعف شخصية الزوج واحدة من مشكلات كثيرة، تهدد أركان الأسر، ويبدو من خلال ما عرض بأنّ تدخلات الأهل خاصة الأم، وإصرارها على التحكم في أبنائها من أكبر المعضلات التي ترفع نسب الطلاق، وكأن بعض الأمهات يعتقد بأن أبنائهن ضمن أملاكهن، وأنهم قبلن بزواجهم شريطة أن يبقى تحت إمرتها، وهي نظرة مجتمعية خاطئة بحاجة لتغيير.

ما الذي نتطلع له كنساء..؟!!

سعاد أبو ختلة

ما الذي نصبو إليه؟! سؤال يُوجَه لنا كناشطات نسويات في الفعاليات؛ حيث يزين الجدار بقوانين عدة تنصف النساء وتمنحهن حقوقاً مساوية للرجل، مفهوم الجندر الذي أصبح كأيقونة نسوية يتناولها المتحدثون في الورش والندوات، وكأنها هوية علينا الاكتفاء بها لفظاً، ونسعد أنها متداولة شفهياً، فليس علينا توخي المزيد من العطاءات.قرار ١٣٢٥ الذي أقره مجلس الأمن كأعلى جهة سيادية بهيئة الأمم المتحدة في العام ٢٠٠٠، بعد أن استشعر العالم بالخجل من أن نُقبل على الألفية الثالثة ونصفه مهمش يعاني ويلات الحرب والسلم؛ حيث سارعت كل الدول للتوقيع على الوثيقة ووضعت في أرشيف الحكومات، تم تشكيل مرصد ومنتدى، وملتقى، ونقاش القرار على مستويات عالية الأهلية والسرية أيضاً؛ فما زالت العديد من النساء تجهله. أسبوعي مناهضة العنف ضد المرأة ، احتفاء بالنساء وتمجيداً لهن في صورة واهية للتنصل من تهميشها وتعنيفها على كافة الأصعدة، كثير من الخطابات الرنانة، المدعية أن المجتمع يرفض العنف ضد النساء، يبتسم لهن معطياً مساحة وردية لهن للحلم، ما الذي تريده النساء والعالم كله يعترف بفضلهن، يمجد عطائهن ويبتسم لهن في المحافل وتحت الأضواء..هل تريد عالماً خاصاً بها؟! هل تريد أن تتحكم في كل شيء وتدير الكرة الأرضية كيفما تشاء؟!! نقابل بهذه التساؤلات كثيراً بلهجة ساخرة مستهجنة، يعتقدون أن سن قانون هنا وعقد مؤتمر هناك يعني أننا أخذنا حقوقنا، وأن علينا أن نكتفي باحتفاء تحت الأضواء وخلف الكواليس نُحمل خطيئة البشرية ... اعتبارها الحلقة الأضعف في منظومة المجتمع، والتي يقع على عاتقها قبول ما يلقى لها، استخدامها حسب ما تدعيه المصلحة المجتمعية، وفي مراحل الكسب يلقى بها بعيداً فمازالت تحمل خطيئة الغواية.

فعاليات هنا وهناك، لمناهضة العنف، فعاليات في ظاهرها دعم وتعزيز عطاء النساء، بينما تبرر للعنف، وتعطي رخصة للمجتمع لاستغلال اسفنجة غضبه، وتعقد ظروفه؛ لأنها تعنف في العالم كله، في العالم الأول والثاني، فلا بأس أن يستهلك أدميتها العالم الثالث؛ العالم الأكثر فقراً والأقل حظاً... النساء لا تطمح لقانون يزين الجدران، وحوارات هنا وهناك بمستويات عدة، النساء تطمح للاعتراف بأنها كائن حي، مواطن من حقه أن يقول لا لممارسات مجتمعية تستغله، من حق هذا الكائن أن يقول أريد، بلا خجل دون أن تعترضه نظرات الاستهجان، أن يختار حياته كيف تكون، مع من يحياها وكيف، إنسان كامل الأهلية، يقرر مصيره ويتحمل تبعات قراراته كإنسان.

نتطلع للحصول على اعتراف مجتمعي بكوننا شركاء في جميع المراحل، لا وقوداً لمرحلة البناء، ومتفرجاً يصفق في مرحلة الكسب، أن نشارك مشاركة حقيقية، لا ديكوراً يزين أجندات المحافل، صورة زائفة لرقي مجتمعي، يدعي أنه يعطي مساحة للنساء بينما يقمع أبسط حقوقها في الحصول على التعليم والعمل، في اختيار الزوج، في أن تضع اسماً لمولودها الذي ترعرع بين ضلوعها، في أن تقول لا ونعم دون وصاية من أحد.

ملتقى اعلاميات الجنوب يختتم دورة تدريبية حول

حقوق النساء في المناطق المهمشة

اختتمت جمعية ملتقى اعلاميات الجنوب، دورة تدريبية بعنوان: " دور المحامين /ات والاعلامين / ات في دعم قضايا النساء في المناطق المهمشة، وذلك ضمن أنشطة وفعاليات مشروع رصد وتعزيز وسائل الاعلام في قضايا النساء في المناطق المهمشة، والذي يهدف إلى تعزيز دور الاعلام في نشر الثقافة القانونية و رفع الكفاءة القانونية والاعلامية للمتدربين من كلا التخصصين من الناحية المهنية بكفاءة عالية, وتوظيفها فيما بعد في تثقيف النساء في المناطق المهمشة.

حيث شارك في الدورة التي أقيمت بمقر ملتقى اعلاميات الجنوب بمحافظة رفح، ١٧ من خريجي وخريجات كليات القانون والإعلام ، والتي استمرت لمدة ستة أيام متواصلة بواقع ٣٠ ساعة تدريبية.

وتناولت الدورة التدريبية خلال تلك الفترة موضوعات متعددة، قام بتنفيذها مدربين من ذوي الخبرة والكفاءة العالية من الحقوقيين والباحثين القانونيين بالإضافة إلي الصحفيين، وقد ركزت الدورة التدريبية على مواضيع متنوعة أبرزها: الاتفاقيات والمواثيق الدولية الخاصة بالنساء التي صادقت عليها السلطة الفلسطينية، وحملات الضغط والمناصرة المتعلقة بقضايا النساء في المناطق المهمشة، ورصد وتوثيق انتهاكات النساء في المناطق المهمشة، وكيفية كتابة القصة الصحفية في القضايا النسوية، والتي ستكون مُخرج يتناوله المتدربون في كتاباتهم الصحفية والتي ستصدر ضمن عدد ١ من مجلة إنسان الصادرة عن ملتقى اعلاميات الجنوب.

وقالت أمل بريكة " منسقة المشروع" أن هذه الدورة جاءت ضمن الدورات التدريبية التي ينفذها الملتقى على مدار السنوات الأخيرة، بهدف تنمية قدرات المحامين والاعلاميين بمحافظة رفح، والعمل على دمجهم في مجال عملهم بما يحقق سيادة القانون والوصول للعدالة، وتسليط الضوء على القضايا المجتمعية بهدف الوصول إلي ايجاد سُبل لحلها.

وأكدت بريكة على أهمية توظيف تلك المهارات والمعلومات التي حصل عليها المتدربون خلال فترة التدريب عبر تنفيذ سلسلة من أنشطة المشروع المتوقع تنفيذها خلال عام، حيث سيقوم المتدربون على تنفيذ ورش توعوية في منطقتي حي النصر والشوكة شرق محافظة رفح باعتبارهم منطقتي أكثر تهميشاً لواقع النساء على وجه التحديد، هذا وسيتم تنفيذ حملات ضغط ومناصرة لقضايا النساء والعديد من أنشطة المشروع.

ملتقى إعلاميات الجنوب

يختتم تنفيذ ورش التوعية القانونية

اختتم ملتقى اعلاميات الجنوب تنفيذ حوالي ١٤ ورشة توعية قانونية، خلال شهري أبريل ومايو من العام الحالي، بالتعاون مع جمعيتي حي النصر الخيرية وجمعية مريم العذراء، الواقعتان شرق محافظة رفح، وذلك ضمن أنشطة وفعاليات مشروع رصد وتعزيز وسائل الإعلام من أجل حقوق النساء في المناطق المهمشة، بدعم من المؤسسة الأورو- متوسطية لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان.

حيث افتتحت اللقاءات أمل بريكة "منسقة المشروع"، مُرحبة بالحضور من السيدات، وبدأت بالتعريف عن الملتقى والأنشطة الإعلامية والتثقيفية التي يقدمها عبر المشاريع التي ينفذها على مدار سنوات، وتطرقت بالحديث عن المشروع والفعاليات التي تُقدم من خلال المشروع، من خلال تنفيذ ورش التوعية القانونية للنساء على صعيد منطقتي الشوكة وحي النصر.

بينما أدار تنفيذ اللقاءات المحامين الذين التحقوا إلى الدورة التدريبية التي نُفذت خلال شهر مارس الماضي في مقر الملتقى، وتطرق المحامين إلي المواضيع التالية: الزواج وآثاره والطلاق وآثاره والنفقة والحضانة والمشاهدة بالإضافة إلى العنف ضد المرأة والحقوق العمالية والإجراءات القانونية لحماية الأطفال الذين يتعرضون للعنف.

وفى نهاية اللقاءات مع السيدات، تم فتح باب النقاش والرد على جميع الاستفسارات، وطالبن بالمزيد من ورشات التوعية التي من شانها ستساهم في تثقيفهن في المجتمع.

ملتقى إعلاميات الجنوب

يطلق حملة توعية بعنوان :

#فكري_صح

الخميس ٥ أكتوبر ٢٠١٧

أطلق ملتقى اعلاميات الجنوب حملة توعية بعنوان " #فكري_صح " في مقر الملتقى، الكائن غرب محافظة رفح، وذلك ضمن أنشطة وفعاليات مشروع "رصد وتعزيز وسائل الإعلام من أجل حقوق النساء في المناطق المهمشة" ، بدعم من المؤسسة الأورو- متوسطية لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان.

وقالت أمل بريكة " منسقة المشروع " أن الهدف من الحملة توعية الفتيات المقبلات على الزواج بالتأني في عقد القران فترة الخطبة "، وذلك لتجنبهم من الوقوع في المشاكل القانونية والاجتماعية والنفسية التي تقع على الفتاة التي تفسخ العقد فترة الخطبة، بالإضافة إلى توضيح بعض المفاهيم الخاطئة لديهن حول الخطبة والزواج.

وشارك في التغريد على الحملة، عدد من نشطاء فريق الجنوب الاجتماعي، التابع للملتقى، وعدد من نشطاء على مواقع التواصل الاجتماعي، لكي تصل الفكرة لأكبر عدد ممكن من أولياء الأمور والفتيات لإقناعهم بتقبل الفكرة وتطبيقها على أرض الواقع.

ملتقى اعلاميات الجنوب ينفذ جلسة مساءلة حول

الإدمان ... قضايا اجتماعية واقتصادية ونفسية ... النساء هنّ الضحية

أوصى قانونيون وإعلاميون وهيئات المجتمع المدني ونشطاء بضرورة العمل على حملات ضغط ومناصرة لصناع القرار لسن تعميم يقضي بالفحص الطبي الشامل للمقبلين على الزواج للحد من الإدمان، وتكثيف الرقابة الصحية على صرف الأدوية من قبل الصيادلة، وتعزيز الرقابة الأسرية على الأبناء، وتوحيد كافة الجهود المبذولة من مؤسسات المجتمع المدني وخاصة النسوية منها للتخفيف والحد من الوصمة الاجتماعية ومحاربتها وتوفير مصحات نفسية متخصصة لعلاج الإدمان، وتوفير فرص عمل للشباب للقضاء على الفراغ.

جاء ذلك خلال جلسة مسائلة عقدها ملتقى اعلاميات الجنوب بعنوان " الإدمان.. قضايا اجتماعية واقتصادية ونفسية ... النساء هنّ الضحية " والتي تأتي ضمن أنشطة مشروع رصد وتعزيز وسائل الاعلام من أجل حقوق النساء في المناطق المهمشة، بتمويل من المؤسسة الأورو_ متوسطة لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان.

من جهته أوضح د. يوسف عوض ا ، أن الترمادول صُنع كعقار لقتل الملل، وأن الادمان يعمل على خلق مشاكل اقتصادية للأسرة وإنفاق ما لديه من أمواله تصل إلى بيع أثاث ومحتويات المنزل والسرقة والجريمة بدافع الحصول على المال لشراء العقار, لافتا إلى أن بعض الصيادلة يساهمون بشكل كبير في بيع ذلك العقار.

وترى آمنة لافي أن السبب وراء انتشار المخدرات " الترمادول " هو الفراغ الذي يعاني منه الشباب وانتشار البطالة والوضع السياسي الراهن والمشاكل والأزمات الاقتصادية، التي تؤدي للجوء إلى الإدمان. وأوضحت أن الإدمان يؤثر على البناء الاجتماعي للأسرة، وتدمير الحياة الأسرية اجتماعياً واقتصادياً ونفسياً، وتحويلها لأسرة مفككة، يسودها صراعات وخلافات، وانحرافات سلوكية وشخصيات مرضية وقلق وتوتر واكتئاب، تصل أحيانا الى ارتكاب الجريمة، ونوهت بأن المجتمع لا يغفر للشخص المدمن، وينظر إليه على أنه "وصمة" حتى وان تلقى العلاج وأقلع عن الإدمان وأصبح انسان سوي ومنتج وفعال في المجتمع. وأن حالات الإدمان تؤثر على استقرار الأسرة وتزيد من حالات الطلاق والتفكك الأسري والتأثير على الأطفال واستقرارهم العائلي والنفسي.

وبدوره أوضح محمود وافي، بأن المُشرع الفلسطيني وضع التفريق بين الزوج والزوجة ضمن نقاط معينة وضحها القانون وأنه لا يوجد في القانون الفلسطيني ما يُفرق بين الزوج والزوجة بسبب الإدمان على المخدرات، وأشار أن المرأة تتحمل الأثر الأكبر بشكل غير مباشر، وقد تقع فريسة أو ضحية لزوجها المدمن قد تصل الى اجبارها على الإدمان معه، مضيفاً بأن الضوابط القانونية بحاجة إلى تعديل بما يتلاءم واحتياجات المجتمع، مع ضرورة أن تتجرأ النساء في تقديم شكواهن للقضاء.

وأفاد وائل عواجة، بأن الادمان لا تقع أثاره على الشخص المدمن فحسب، بل على المجتمع بأكمله، وصنف الأشخاص المدمنين إلى ثلاث تصنيفات: متعاطي ويتم التعامل معه على أنه مريض، مع مراعاة الجوانب الاجتماعية والنفسية والأثار المترتبةعليه، ويتم معالجة القضية في نطاق معين، أما الصنف الأخر وهو الشخص المروج الذي يقوم بترويج المواد المخدرة بين فئات معينة، ويتم إحالته لمفتش التحقيق ومن ثم إلى المحكمة، أما الأخير وهو التاجر ونظراً لخطورة وجوده في المجتمع يتم إحالته من القضاء المدني إلى القضاء العسكري وذلك منذ عام ٢٠١٣.

ملتقى إعلاميات الجنوب
South Women Media Forum

جمعية ملتقى إعلاميات الجنوب

جمعية أهلية تأسست عام ٢٠٠٦ تركز عملها على الإعلام والمرأة وحقوق الإنسان وتهدف لتعزيز مشاركة المرأة في المجال الإعلامي والمجتمعي ، وتعمل على بناء قدرات الخريجات بكلية الإعلام وصقل مواهبهن وذلك لتمكينهن من ممارسة المهنة في قطاع غزة

رسالة الجمعية

هي منظمة أهلية مستقلة غير ربحية تهدف إلى خلق صوت إعلامي حر في المجتمع الفلسطيني من خلال برامج بناء قدرات للجمعية، الشركاء، الإعلام، الدراسات والأبحاث، تلتزم جمعية ملتقى إعلاميات الجنوب خلال تحقيقها لرؤيتها بمبادئ حقوق الإنسان التي تشتمل العدالة، المساواة والالتزام بحكم القانون، الشفافية، التسامح، الاحترام وعدم التمييز بل المشاركة والتمكين للفئات المهمشة.

أهدافنا

١- تنمية قدرات الإعلاميات الفلسطينيات والإعلاميون مع الأولوية للإعلاميات من خلال توفير ملتقي لهن وتدريبهن وصقل مواهبهن .

٢- التوعية والتثقيف لدور الإعلام في قضايا مجتمعية متعددة للإعلاميات والإعلاميين ولغير الإعلاميين .

٣- خلق صوت إعلامي نسوى دائم في الجنوب للتعبير عن قضايا المرأة الفلسطينية.

٤- منح فرص عمل للإعلاميات والإعلاميين ودعم الكفاءات الإعلامية الشابة.

٥- تطوير ثقافة الإعلاميات الفلسطينيات من خلال التبادل المعرفي بالخبرات، مع الإعلاميات العربيات من خلال الدورات التدريبية المشتركة، الندوات والمؤتمرات العربية.

تصريح

إن المعلومات والمواد الواردة في هذه المجلة تعبر عن آراء المؤلف ولا تمثل بالضرورة وجهات نظر المؤسسة الأورو_متوسطية لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان.

إطلاق حملة فكري صح.

جلسة مسائلة بعنوان الإدمان ... قضايا اجتماعية واقتصادية ونفسية ... النساء هن الضحية.

حملة كفى لمناهضة العنف ضد النساء.

خلال تقديم دورة تدريبية حول دعم قضايا النساء في المناطق المهمشة.

ورشات توعوية قانونية.

دورة تدريبية بعنوان: دور المحامين/ات والاعلامين/ات في دعم قضايا النساء في المناطق المهمشة.

Euro-Mediterranean Foundation of Support to Human Rights Defenders
المؤسسة الأورو-متوسطية لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان
Foundation Euro-méditerranéenne de soutien aux défenseurs des droits de l'Homme

ملتقى إعلاميات الجنوب

تم إنجاز هذه المجلة من خلال ملتقى إعلاميات الجنوب وبدعم مباشر من المؤسسة الأورو _ متوسطية لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان.

Moltaqa.press@hotmail.com
Moltaqa.press@gmail.com
moltaqa.pres
www.facebook.com/1SWMF
e3lamiatelgnob@
e3lamiat.elgnob
2141664
0599688360
رفح - شارع البحر - بجوار مدرسة خولة - فوق مخبز الجنوب الأتوماتيكي